الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٢١
الأربعاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

خطاب جلالة السلطان حاجي حسن البولكيه معز الدين والدولة، سلطان ويانغ دي بيرتوان بروني دار السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستستمع الجمعية العامة أولا الى خطاب السلطات واليانغ دي بيرتوان لبروني دار السلام.

اصطحب جلالة السلطان حاجي حسن البولكيه معز الدين والدولة، سلطان ويانغ دي بيرتوان بروني دار السلام، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بسلطان ويانغ دي بيرتوان بروني دار السلام، جلالة السلطان حاجي حسن البولكيه معز الدين والدولة، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

جلالة السلطان حاجي حسن البولكيه معز الدين والدولة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أقدم لكم تهنئتي، يا سيدي الرئيس، لانتخابكم لهذا المنصب الرفيع، أنكم معروفون جيدا في دوائر الأمم المتحدة، وإن انتخابكم لتكريم لبلادكم، كوت ديفوار، ولشخصكم. واسمحوا لي أن أهنئ السفير انسانالي وأشكره على مساهمته العظيمة. ونحن فخورون إذ قام زميل من أعضاء الكمنولث بخدمة الأمم المتحدة بمثل هذه المهارة والتميز.

ويسرني كثيرا أن أرحب بعودة جنوب أفريقيا الى الجمعية العامة. ولطالما أبدينا اعجابنا بقيادة الرئيس مانديلا الباسلة لنضال بلاده من أجل الحرية. وهو يواجه الآن وبنفس الدرجة، تحديات ضخمة في مجال إعادة بناء جنوب أفريقيا. ونحن نتمنى له كل النجاح.

ولا بد أن أهنئ أيضا شعب فلسطين على شجاعته ونفاذ بصيرته اذ وقع على اتفاقات السلم التاريخية. ويواجه شعب فلسطين كذلك التحدي الذي تنطوي عليه مبارحة ماضيه المؤلم وبناء مستقبل يسوده السلم والازدهار. ونجاح هذا الشعب يحتاج الى دعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

وفي منطقتنا، يناضل شعب كمبوديا هو الآخر لبناء مستقبل جديد. ولقد قامت الأمم المتحدة بدور أساسي في كمبوديا، ولكن لا تزال هناك بعض العقبات. إن بلادي تؤيد الجهود التي يبذلها الملك نورودوم سيهانوك وحكومته لإعادة بناء كمبوديا وتوحيدها. ونتمنى لهما النجاح.

94-86559

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

إن انتهاء الحرب الباردة قد وضع المسائل الاقتصادية على رأس جدول الأعمال الدولي. ويتمثل التحدي في كيفية زيادة التعاون الاقتصادي من خلال زيادة التجارة والاستثمار. إن العالم يحتاج الآن الى مناخ دولي مستقر يسمح بحدوث ذلك. وعلينا أن نقاوم النزعة الحمائية. فالأحرى بنا أن نشجع ونكافئ الذين يحررون اقتصاداتهم ويحققون انفتاحها.

وتستطيع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تمد يد المساعدة في هذا المجال. ولكن انتهاء الحرب الباردة قد أرهق موارد الأمم المتحدة. فالبوسنة ورواندا والصومال وهايتي ومناطق الاضطرابات الأخرى، تستنفد الكثير من موارد الأمم المتحدة المالية ومواردها من القوى العاملة، المحدودة، مما أدى الى الحد من الدور الذي تقوم به في مجال النهوض بالتنمية. ومما يبعث على الأسى، أن مشاكل التنمية قد أعطيت مرتبة ثانوية. وليس هذا خطأ الأمم المتحدة، اذ أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل أكثر مما يبدي أعضاؤها استعدادا كافيا لعمله.

ومن الطرق التي يمكن استخدامها للحد من استنزاف موارد الأمم المتحدة، أن تعمل المنظمات الاقليمية يدا بيد مع الأمم المتحدة، وفقا لما ورد في الفصل الثامن من ميثاقها. ولعلنا لم نستفد الاستفادة الكاملة من الامكانات التي يتيحها الفصل الثامن. فكما أوضح الأمين العام، يمكن للترتيبات الاقليمية أن تساعد في التخفيف من أعباء الأمم المتحدة. ولئن كانت الأمم المتحدة تضطلع بالمسؤولية الأساسية عن حفظ السلم والأمن، فإن المنظمات الاقليمية مثل رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان) تستطيع أن تخفف العبء عنها من خلال الدبلوماسية الوقائية والتعاون الاقتصادي الاقليمي. وبوسعها أن تكمل عمل الأمم المتحدة.

وتوجد بالطبع، منظمات اقليمية عديدة؛ فلكل منطقة منظمة خاصة بها. ولكن بعضها لا يؤدي دوره. ونحن نحتاج، اذا ما أريد تحقيق امكانيات الفصل الثامن، الى نهج جديدة في مجال الترتيبات الاقليمية. ويجب أن تكون أهداف المنظمات الاقليمية واقعية. وعليها أن تقيم اطارا للتعاون يكون مناسبا لظروفها.

وقد أحرزت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان)، التي تتمتع بروني بعضويتها، قدرا من النجاح. وتوفر رابطة الآسيان رؤيا ممكنة للتعاون الاقليمي والتنمية. وليس لدينا ما لدى الاتحاد الأوروبي من المؤسسات الراسخة والالتزامات القانونية القاطعة. فإن هدفنا أكثر تواضعا. فنحن إنما نسعى الى ايجاد مناخ ينمو فيه التعاون. ولقد تمكنا، من خلال التشاور والتوافق والتعاون، من احتواء، أو حل، أو الاقلال من، الخلافات القائمة بيننا. وركزنا جهودنا على العمل سويا تحقيقا لمصالحنا المشتركة. وهذه عملية تتمثل في توسيع دائرة مجموعة من القيم التي نتشاطرها. ومنذ تكوين رابطة الآسيان في سنة ١٩٦٧، أخذ أعضاؤها باسلوب غير رسمي في تناول خلافاتهم. فالتعاون لا يصدر عن اتفاقات رسمية ولكنه ينبع من الاحساس القوي بالهدف المشترك.

ولسنا مجردين من المشاكل. اذ أن معظم بلدان الآسيان لم تحل قضايا الأراضي المعلقة فيما بينها. وكثيرا ما تنطوي علاقاتنا بعضنا مع بعض على مسائل حساسة تتعلق بالاعتبارات الاثنية والثقافية والدينية. ونحن لا ننكر وجود هذه المسائل، ولكننا نمضي في العمل جنبا الى جنب بقدر ما نستطيع. ولا تقف الخلافات القائمة بيننا حائلا دون التعاون في سبيل المنفعة المتبادلة.

ومن الحكمة أن تبدأ المنظمات الاقليمية بتحقيق أهداف متواضعة. وقد استغرقت رابطة الآسيان ربع قرن، من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٩٢، لإقرار عادات التعاون الوثيق والتشاور. ولم تشعر الآسيان إلا بعد انقضاء هذه الفترة بالثقة الكافية لاتخاذ قرارها الهام، وإن ظل متواضعا، بإنشاء منطقة آسيان للتجارة الحرة خلال ١٥ عاما ابتداء من سنة ١٩٩٢، ونحن نناقش حاليا كيفية الاسراع بإنشاء تلك المنطقة والانتهاء من ذلك في غضون عشرة أعوام.

كما أنشأنا عددا من مثلثات النمو التي تتداخل فيها الأراضي المتاخمة التابعة لثلاثة بلدان أو أكثر من البلدان الأعضاء. ونحن جميعا أعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وهو منظمة تهدف الى التعاون الاقتصادي وتحرير التجارة مما يوفر فرصا أكبر للجميع. وبفضل هذا التعاون والاستقرار العام للمنطقة، زادت التجارة والاستثمارات زيادة كبيرة. وعملية التصنيع في جميع بلدان رابطة الآسيان تسير بسرعة وهي تحقق معدلات نمو عالية.

وإني أقدم هذه الملاحظات عن رابطة الآسيان أملا في اسهامها في المناقشات التي سندعم بها منظومة الأمم المتحدة. وأن الآسيان لعلى وعي في الواقع بحدودها وضيق نطاقها، وهي لا تعيش في فراغ. ولم نكن لنحقق النجاح بدون توفر بيئة دولية مواتية.

وليست الآسيان بديلا عن الأمم المتحدة. وحيثما حققت الآسيان النجاح، كما حدث في كمبوديا، كان السبب في ذلك هو أننا عملنا مع الدول الكبرى في اطار حددته الأمم المتحدة. ولولا ذلك، لمنينا بالفشل. وسوف نواصل العمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة بل أنه لا بد لنا أن نفعل ذلك. فكافة المؤسسات الاقليمية بحاجة الى اطار الأمم المتحدة الظليل. ويجب أن تحتفظ الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بالمسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين.

ولا يمكن لأي منظمة اقليمية النجاح اذا عزلت نفسها عن العالم. ويتمثل هدفنا في أن تتسع رابطة الآسيان بحيث تضم جميع بلدان جنوب شرقي آسيا. ونحن ننشئ بالتدريج ما يمكن أن نصفه وصفا فضفاضا بأنه مناخ ثقافي معزز للسلم والأمن في جنوب - شرق آسيا. ونأمل في امتداده بربطه بمنظمات اقليمية أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتريد رابطة الآسيان اشراك جميع الدول الكبرى في نموذج للعلاقات البناءة في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ. والمحفل الاقليمي للآسيان، الذي بدأ أعماله في بانكوك في تموز/يوليه يجمع، في اطار مشترك، جميع القوى الكبرى والمتوسطة أي الولايات المتحدة واليابان، والاتحاد الأوروبي، والصين، وروسيا، وكندا، واستراليا، وكوريا الجنوبية، ونيوزيلندا. ونود أن تنتسب الأمم المتحدة وجميع الدول الكبرى الى معاهدة الصداقة والتعاون بين دول الآسيان.

وها هي الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة تقترب. وهي مناسبة ملائمة لكي نعاود التفكير في كيفية تعزيز الأمم المتحدة حتى تتمكن من مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين بنجاح. وإني أدلي بملاحظاتي بروح الاسهام في هدفنا المشترك ألا وهو توطيد عالم منفتح بما يعود بالفائدة على جميع البلدان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أتوجه بالشكر لسلطان ويانغ دي بيرتوان بروني دار السلام للبيان الذي أدلى به توا.

اصطُحب جلالة سلطان حاجي حسن البلكية معز الدين والدولة، سلطان ويانغ دي بيرتوان بروني دار السلام الى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد باستير بيزيمونغو رئيس الجمهورية الرواندية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب يلقيه رئيس الجمهورية الرواندية.

اصطحب السيد باستير بيزيمونغو، رئيس الجمهورية الرواندية الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس الجمهورية الرواندية، فخامة السيد باستير بيزيمونغو، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيزيمونغو (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنني أرغب بادئ ذي بدء، ومثلما فعل المتحدثون الذين سبقوني في مخاطبة الجمعية العامة، أن أقدم لكم يا سيادة الرئيس أحر التهانئ على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة، وهو ما يشهد على ما تحظى به خصالكم وكفاءتكم البارزة من ثقة وتقدير لدى المجتمع الدولي. كما يشكل انتخابكم اشادة جليلة ببلدكم الشقيق والصديق، كوت ديفوار، للدور الهام الذي يقوم به في التجمع الدولي وعزمه الثابت على المساهمة في التدعيم المطرد للتعاون. ونود أن نؤكد لكم بأن وفد رواندا لن يألو جهدا في تقديم مساهمته المتواضعة في انجاح مهمتكم.

كما نود أن نغتنم هذه الفرصة كي نعرب عن التحية القلبية لسلفكم سعادة السيد صمويل انسانالي، ممثل غيانا، على ما أبداه من اقتدار وحكمة ومثابرة في توجيه أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

وبالاضافة الى ذلك، نود توجيه الشكر الى الأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، على جهوده الدؤوبة لتدعيم دور الأمم المتحدة بوصفها أداة للنهوض بالسلم والتضامن فيما بين الشعوب.

وأخيرا، نرحب بحرارة بجمهورية جنوب افريقيا كعضو جديد في أسرة الأمم المتحدة الكبيرة. لقد التزم هذا البلد بالمثل الديمقراطية العليا بالغائه لنظام الفصل العنصري المقيت. ولا شك في أن قيام جنوب أفريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية عن طريق انتخابات حرة وديمقراطية لهو أمر جدير بالاشادة والترحيب به من فوق هذه الجمعية.

إن هذا المحفل الدولي يعطينا فرصة مواتية لبسط مشكلة رواندا التي ما برح يتردد أسمها في نشرات الأخبار يوا بعد يوم.

ولا يسع المرء أن يتحدث عن مشكلة رواندا دون التنويه بالدور الذي قامت به الأمم المتحدة، وتواصل القيام به، في تاريخ بلادنا. إن تاريخ صلاتنا معروف جيدا. وتذكرون أن رواندا وضعت في مطلع هذا القرن تحت نظام الانتداب، وبعد ذلك تحت نظام الوصاية الذي أفضى بعدئذ الى استقلالها.

هذا التاريخ، على نحو ما شهد المجتمع الدولي، تاريخ ملبد بأحداث مؤسفة، كانت أحدثها عهدا تلك الابادة الجماعية التي مرت بها رواندا قبل هنيهة من الزمن. إن هذه الابادة الجماعية، التي تبز المحرقة النازية في الأربعينات، تنطوي على قدر من التناقض الظاهر لأن المجتمع الدولي ما برح يحاول، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بناء حضارة تقوم على احترام الحقوق الأساسية للبشر.

وفي حين كان المجتمع الدولي يعبئ جهوده لإنهاء العنصرية والتمييز العنصري، ولا سيما الفصل العنصري في جنوب أفريقيا - التي يعتبر اشتراكها في الدورة التاسعة والأربعين حدثا سعيدا حقا - كانت تنشأ في بلادنا عقيدة مشابهة للفصل العنصري. هذه العقيدة، التي كانت تعلنها على الملأ السلطات العامة - وبشكل أكثر تحديدا حزبا "الحركة الثورية الوطنية للتنمية" و "التحالف من أجل الدفاع عن الجمهورية" التابعان للرئيس الراحل هابياريمانا - كانت عقيدة مهدت الطريق أمام الابادة الجماعية. فقد كانت خطط الافناء تعد صراحة على مدى زمن طويل، وبدون أي وجل، حيث أن هيكل السلطة كان قد أضفى منذ زمن طابعا مؤسسيا على انتهاك حقوق الإنسان الأساسية. وهذا هو السبب في أن المعارضة المسلحة، المتمثلة في الجبهة الوطنية الرواندية هبت لتواجه النظام الحاكم في أوائل ١٩٩٠. كما ظهرت بعض الأحزاب المعارضة في ١٩٩١، بفضل الضغط الذي مارسته الجبهة.

وقد استهلت بلدان هذه المنطقة دون الاقليمية، برعاية منظمة الوحدة الافريقية، عملية سلم انضمت اليها في وقت لاحق الأمم المتحدة مع عدد من البلدان الغربية. واننا لننتهز هذه الفرصة لشكر الجميع على ما بذلوه من جهود دؤوبة لكفالة نجاح مفاوضات أروشا.

وقد تفاوض الروانديون لأكثر من سنة حول اتفاق أروشا للسلم الذي خلص أساسا الى ضرورة إنشاء دولة يحكمها القانون في رواندا، واحترام حقوق الإنسان، وتقاسم السلطة، وإنشاء جيش وطني بدون تمييز، وبناء مجتمع يقوم على احترام المبادئ الديمقراطية والمصالحة الوطنية، وعودة اللاجئين الذين ظلوا منفيين من بلادهم لأكثر من ٣٥ سنة.

وقد شهد المجتمع الدولي عناد النظام المشترك بين حزبي الحركة الثورية الوطنية للتنمية والتحالف من أجل الدفاع عن الجمهورية، الذي عمد، واصفا الاتفاق بأنه مجرد قصاصة من الورق، الى تدبير خطة للإفناء يقر العالم بأجمعه الآن بأنها كانت خطة للابادة الجماعية. فلقد سجلت آلات التصوير الدولية المصوبة الى هذه الجريمة الوحشية لحظات من القسوة النادرة. فقد قامت المليشيا، التي دربها حزبا الحركة الثورية الوطنية للتنمية والتحالف من أجل الدفاع عن الجمهورية، ودعمها الحرس الجمهوري وقطاعات أخرى من الجيش، بقطع رقاب النساء والمسنين والرجال والأطفال. وقد غطت الجثث المتناثرة أنحاء الريف الرواندي. وجرفت أنهارنا الآلاف من جثث القتلى نحو مصابها. وأصبحت المدارس والكنائس مجازر حقيقية، بل أنها لا تزال تفوح منها حتى الآن روائح لحم البشر، لحم الآلاف من الأبرياء الذين كانوا يأملون في أن يجدوا فيها الملاذ. إن ضحايا جنون نيسان/أبريل الذين ألقيت جثثهم في قبور جماعية يبلغون آلافا مؤلفة.

لقد كان المقصود بالاغتيالات في بلدنا أن تفكك أواصر الشعب الرواندي، وقد نجحت في ذلك. ويجب علينا الآن أن نبدأ بداية جديدة لإعادة بناء الأمة الرواندية. يجب أن نكفل أن يكون بوسع شتى قطاعات السكان أن تتعايش معا. يجب أن نعطيهم أملا مشتركا ومصيرا مشتركا، وهو الأمر الذي أصبح بعد كل ما حدث مهمة صعبة وإن تكن لا مناص منها رغما عن ذلك.

لقد طلبنا بالفعل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تعاون حكومتنا في الجهود التي تبذلها لتعليم الروانديين قيما جديدة تستند الى احترام حقوق الإنسان الأساسية.

ولو أن نظام حزبي الحركة الوطنية للتنمية والتحالف من أجل الدفاع عن الجمهورية قد التزما بروح أروشا لما حدثت إبادة جماعية. إلا أنه لم يستطع أن يتقبل روح أروشا لأن النازيين الروانديين كانوا من أنصار الحل النهائي: الإفناء. لقد استهزأوا بالأخلاق، وبما يمليه الحس السليم، وبالقيم التي يؤمن بها كل فرد في هذه الجمعية، وقبل كل شيء بما تقرر في أروشا. غير أن البعض ممن ليس لديهم إحساس بمعاناتنا يطالبون بأن يسمح لهذين الحزبين النازيين بأن يتقلدا السلطة رغم ذلك.

لم يحدث مطلقا في التاريخ أن طلبت مثل هذه الميزة المخزية لمرتكبي حالات الإبادة الجماعية المماثلة. ومثل هذه الطلبات إنما تستخف بكرامتنا كبشر، ونحن لا نستطيع الموافقة على هذه الطلبات التي تتحدى نص وروح المبادئ التي تقوم عليها هذه المؤسسة، ألا وهي حقوق الإنسان الأساسية.

وبتثبيطها نزعات الانتقام، انتظارا للعدالة التي ستكون واضحة للجميع وستحظى بمؤازرة المجتمع الدولي، تمكنت حكومتنا من احتواء حالة من المفهوم أنها كانت مفعمة - بعد مثل هذه المأساة - بالتوترات والأحقاد. فعلى عكس الادعاءات المسيئة العديمة الصحة، لم تظهر حكومتنا ضعفا ولم تقف مكتوفة الأيدي عند حدوث خرق للقانون.

وستواصل حكومتنا التعاون الوثيق مع قوة الأمم المتحدة وتسهيل عملها. وتعمل حكومتنا بمواردها الشحيحة على إعادة بناء بلد تفكك اجتماعيا ودمر أخلاقيا وماديا. إن المهمة الإنسانية التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، لا تزال تشكل جزءا لا غنى عنه في جهودنا الرامية إلى إعادة التأهيل.

وهذه الوحشية التي تجل عن الوصف، الإبادة الجماعية، قد ارتكبت على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي. ونحن ممتنون للبلدان التي قدمت قواتها بسخاء ووضعتها تحت تصرف البعثة المذكورة، وكذلك للوحدات الافريقية التابعة لفريق المراقبين العسكريين المحايدين. ونعرب عن خالص شكرنا لها على الروح التي قدمت بها إسهامها. إن تلك القوات بدلا من أن تشرف على إقرار السلم والوئام بين الروانديين أضطرت للأسف، وقد ضللها دعاة الخراب، أي السلطات الرواندية التي كانت قائمة آنذاك، أضطرت أن تصبح مجرد شاهد على المذبحة. ويؤسفنا أن ولايتها قد منعتها من التصرف بفاعلية لحظة وقوع المأساة. وفي ضوء هذه التجربة، نشجع الأمم المتحدة على أن تزود المحكمة الدولية التي ستنشأ في رواندا بالوسائل الكفيلة بتمكينها من العمل على النحو الواجب كيما تجنبنا المزيد من الاحباطات والمآسي.

وبناء على طلب رواندا، وفي أعقاب تقرير السيد دغنيسغيي، وكذلك تقرير لجنة الخبراء المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٩٣٥ (١٩٩٤) المؤرخ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٤، يتعين حتما التعجيل بإنشاء هذه المحكمة الدولية، فهي ستمكننا من محاكمة المسؤولين عن الإبادة الجماعية محاكمة علنية وعلى الملأ. وحيث أن معظم المجرمين قد وجدوا لهم ملاذا في أنحاء مختلفة من العالم، فإن ما نسعى إليه هو قيام أداة لتحقيق العدالة لا تعرف الحدود. ثم أن طبيعة الأحداث ذاتها - التي اعتبرت جرائم مرتكبة ضد الإنسانية - تستدعي ضم قوى المجتمع الدولي للحيلولة دون تكرارها.

لهذا نواصل الحث على إصدار قرار من مجلس الأمن يسهل القبض على المسؤولين عن الإبادة الجماعية الموجودين الآن في مخيمات للاجئين خارج حدودنا، وتقديمهم إلى المحاكمة. وعلينا أن نذكر الجمعية بأن معظم هذه المخيمات هي بالدرجة الأولى مخيمات عسكرية أصبح فيها مئات الآلاف من الأشخاص رهائن للجنود وأفراد المليشيا الذين لا تزال بحوزتهم أسلحة ثقيلة وخفيفة. وهذا القرار يجب أن يستند أساسا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

ويجب أن يتضمن مطالبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والإذن لها، بإلقاء القبض على الأفراد الموجودين في أراضيها، ممن توجد شبهات قوية في مشاركتهم في أعمال الإبادة الجماعية.

إن تشييد مجتمع جديد قائم على أساس العدالة الاجتماعية واحترام الحقوق الأساسية للإنسان لن يكون ممكنا إلا إذا تمت محاكمة المسؤولين عن مأساة رواندا. لقد انقضت الآن ستة أشهر منذ ارتكبت الجرائم الأولى ولا بد من البدء في اتخاذ إجراء. فالتأخير في بدء المحاكمات بسبب احباطا مفهوما لدى الضحايا الذين بدأوا بالفعل يفقدون الأمل في إمكان وجود مجتمع عادل، وأصبحوا يميلون إلى اعتبار السماح للمجرمين بالافلات النسبي من قبضة العدالة دليلا على الرضى عن جرائمهم.

ثمة مشكلة شائكة أخرى تواجه بلدنا، وأود أن ألقي عليها بعض الضوء، ألا وهي مشكلة اللاجئين.

يمكن تصنيف اللاجئين الروانديين إلى فئتين: فئة اللاجئين القدامى الذين رفضت الحكومة الديكتاتورية أن تمنحهم حق العودة إلى ديارهم، وفئة اللاجئين الجدد الذين هربوا من رواندا بعد الأحداث التي أشرت إليها. إن سياسة حكومتنا هي تشجيع جميع اللاجئين، دون تمييز، على العودة إلى بلدهم.

وفي هذا الصدد، نوجه نداءات لا حصر لها إلى مواطنينا خارج حدودنا للعودة إلينا والمساعدة في بناء رواندا جديدة. وقد عاد بالفعل الآلاف إلى وطنهم لكن ما زال كثيرون آخرون باقين خارج البلاد. كما نناشد جميع الجنود العودة والاستمرار - إذا رغبوا - في وظائفهم في الجيش الرواندي، لأن رواندا بلدهم، وهي بلا منازع وبكل إمكاناتها وحدودها وتاريخها، بما فيه المأساة الأخيرة التي علينا جميعا تحمل آثارها، ملك لكل أبنائها وبناتها بالتساوي.

لقد اختارت حكومتنا أن تتصرف بشفافية. وهذا الوزع غير المقيد لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، بالاضافة إلى مراقبي حقوق الإنسان الآخرين، إنما يؤكد من جديد للعالم، وبصفة خاصة للاجئين، إصرار حكومتنا على احترام سيادة القانون.

ونحث الأمم المتحدة على الإسهام في إزالة كل العقبات القائمة في سبيل عودة اللاجئين، وبصفة خاصة ايقاف العنف في المجتمعات، لا سيما العنف الموجه ضد الراغبين في العودة إلى ديارهم، ورفع القبضة الخانقة التي يمارسها أفراد مليشيا الجيش السابق وغيرهم من مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية على بقية اللاجئين. ولهذا نهيب بالمجتمع الدولي أن يساعدنا في التغلب على كل التحديات التي تنطوي عليها عودة اللاجئين.

لقد اتخذت خطوات ملموسة، لكن ما زال هناك الكثير مما يجب القيام به إذا أردنا تخليص العالم تماما من هذه الأسلحة التي تسببت في الماضي في شتى أرجاء العالم في توترات خطيرة تفاقمت حتى تحولت إلى صراعات مسلحة.

وبالرغم من أن انفراج حدة التوترات بين الشرق والغرب قد أسهم بقدر كبير في حل بعض الصراعات، ولا سيما في الهند الصينية، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، فمما يؤسف له أن نيران الحرب لا تزال متأججة في مناطق أخرى، في يوغوسلافيا السابقة وفي بعض البلدان الافريقية.

إن رواندا تساند مساندة كاملة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان الامتثال للالتزامات الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات، ولمنع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل. وبلادنا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونحن نؤكد من جديد تفانينا في خدمة أهداف المجتمع الدولي فيما يتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة.

إن تحقيق هذه الأهداف - أي إزالة أخطار الحروب، ووضع حد للتدمير في حالة وقوع الحرب، ووقف الحروب في مراحلها الأولى، وتعزيز الأمن الدولي ضمانا للرخاء الاقتصادي، وتوجيه الأموال التي تتوافر نتيجة نزع السلاح نحو البلدان النامية - لكفيل بتمكين جميع الدول من الازدهار.

وعلى الرغم من إحراز تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح، فلا يزال النظام العالمي الجديد يعاني من استمرار اتساع الفجوة بين أكثر البلدان فقرا وأكثرها غنى.

وفي ضوء تقريري الأمم المتحدة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، تشير الاتجاهات الاقتصادية الجارية في العالم إلى تنبؤات متشائمة على المديين القصير والمتوسط، ولا سيما بالنسبة لكثير من بلدان العالم الثالث.

ويأمل الوفد الرواندي أن تؤكد هذه الدورة التاسعة والأربعون من جديد، أهمية وسريان الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية.

ونحن ندعو رسميا الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى التصدي لموضوع الحق الأساسي في التنمية، على النحو الوارد في إعلان فيينا الذي أقره المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وإلى التصدي أيضا لموضوع الصلة القائمة بين السلم والتنمية. إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنمية أمور مترابطة يعزز بعضها البعض الآخر. ورواندا وافريقيا، بوجه عام، تتطلعان إلى إقرار خطة الأمم المتحدة للتنمية وإلى سرعة تنفيذ التعديلات المقترح ادخالها على خطة العمل - باعتبارها تعديلات تمكننا دون ريب من انعاش اقتصادات بلادنا.

ومن المحتم للأمم المتحدة، التي لا يزال هدفها الرئيسي تعزيز السلم والأمن والتنمية، أن تكرس جهودها لأنشطة محققة للسلم والأمن والتنمية.

وخلال السنوات الخمسين التي مضت على توقيع ميثاق سان فرانسيسكو، مر العالم بتغييرات كثيرة. فثمة دول كبرى جديدة انبثقت، وتغيرت الخريطة الجغرافية - السياسية، فقد تحررت افريقيا وبلدان أخرى، وانتهت الحرب الباردة؛ ومن ثم، فعلينا أن نعيد تقييم منظمتنا لنتأكد من أنها تستطيع مواجهة التحديات الجديدة.

وفي هذا السياق تهتم رواندا بما يتطلبه الوضع الجغرافي - السياسي الجديد في العالم، وبالدور الجديد الذي عهد به إلى الأمم المتحدة للإسهام في تحقيق النظام العالمي الجديد.

وفي هذا الصدد، يجب إيلاء اهتمام خاص لعملية إعادة تشكيل الهياكل الحالية لمنظومة الأمم المتحدة، ولمجلس الأمن على وجه الخصوص.

وبالنسبة لهذه الهيئة البالغة الأهمية في منظومة الأمم المتحدة، يعتبر الوفد الرواندي أن عضوية مجلس الأمن، الدائمة وغير الدائمة، ينبغي زيادتها، مع المراعاة الدقيقة للتمثيل الجغرافي العادل، وعدم اغفال الحرص على المحافظة على كفاءة أداء المجلس.

كما أن إعادة تشكيل الهياكل الحالية لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تسمح للدول الصغيرة بالتمتع بقدر أكبر من الأمن، وبالتمكن من شغل مقعد في مجلس الأمن دون صعوبة.

ونأمل أن يعكس الشكل الجديد لمجلس الأمن مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء كافة، وأن يحترم هذا الاصلاح قواعد الديمقراطية والشفافية.

(تكلم بالانكليزية)

اسمحو لي أن أختتم خطابي بأن أقرر أمام مجتمع الدول الذي يمثله أعضاء الجمعية العامة، أن المهمة التي حددناها لأنفسنا مهمة ضخمة، ولكن الشعب الرواندي مصمم تصميما لا عدول عنه على بناء مجتمع جديد.

ونحن نعلن إلى جميع الروانديين الذين وقعوا ضحايا لآلة الإبادة الجماعية والمذابح الأخيرة، إننا نشارككم جراحكم العميقة ونؤكد من جديد تصميمنا على تقديم المجرمين للعدالة. وإلى جميع الروانديين الذين انقادوا دون تبصر للانضمام إلى السياسات المفلسة القائمة على التفرقة والقمع، نحن ندعوكم إلى العودة إلى وعيكم والانضمام إلينا في عملية بناء مجتمع جديد قائم على التسامح والمصالحة.

وإلى المجتمع الدولي، أعلن أننا قد عقدنا العزم على ضمان ألا تكون رواندا مرة أخرى أرضا تنبت فيها بذور السياسات التي تنكر على أي فرد من مواطنيها التمتع بحقوق الإنسان الأساسية. إن دوركم في مساعدتنا لجمع شتات مجتمعنا الذي تمزق نسيجه تماما، لا يحتاج إلى تأكيد أننا نشارككم في النهوض بهذا الواجب الأخلاقي، ومن المفهوم أن العبء الأكبر إنما يقع على عاتق الشعب الرواندي ذاته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أتوجه بالشكر لرئيس جمهورية رواندا على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد باستور بيزيمونغو رئيس الجمهورية الرواندية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو وزير خارجية مدغشقر، سعادة السيد جاك سيلا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سيلا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة، بالنيابة عن وفد مدغشقر، يا سيدي، لانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. إن توليكم هذا المنصب الهام يعود بالفخار والأمل على افريقيا، التي ترى في هذه الدورة فرصة استثنائية لاسترعاء انتباه المجتمع الدولي إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها في السنوات الأخيرة.

ويؤكد وفدي لكم تعاونه ومساندته التامة، ونقدمهما أيضا لأعضاء هيئة المكتب الآخرين الذين أتوجه إليهم كذلك بالتهنئة. كما أود الإشارة بسلفكم البارز، السفير صمويل انسانالي الذي ترأس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين ببراعة.

ويشهد العالم في هذا العصر الجديد للعلاقات الدولية حالتين متناقضتين، فمن ناحية يرى صورا لا تنسى للوفاق الوطني والثقة بالمستقبل، ومن ناحية أخرى يرى مشاهد مرعبة لشعوب وأمم يمزق بعضها بعضا، حتى لدرجة الإبادة. ولا يزال المجتمع الدولي يتأرجح جيئة وذوبا بين الزهو والاكتئاب وبين الآمال الكثيرة والقنوط العميق.

ومع ذلك، فإن التقدم الفعلي المحرز في وسائل معالجة وتسوية بعض المنازعات يعزز إيماننا بالمبادئ والعهود الواردة في ميثاق منظمتنا. فنحن نرحب، مثلا، بالتطورات المشجعة في موزامبيق، التي توشك على إجراء أول انتخابات متعددة الأحزاب فيها. وبالمثل، فإن المفاوضات الجارية في لوساكا بين حكومة أنغولا ومنظمة يونيتا بدأت تؤتي ثمارها. وبالاضافة إلى ذلك، فإن الجهود الواضحة التي يبذلها الساعون إلى تذليل الصعاب التي تكتنف تطبيق خطة التسوية في الصحراء الغربية، توفر لنا مدعاة لشيء من التفاؤل بشأن خاتمة ذلك الصراع.

ويشجع وفدي أيضا المعنيين بالمشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية، على مواصلة محادثاتهم بغرض التوصل عن طريق التفاوض إلى تسوية تساعد على تعزيز الاستقرار والسلم في المنطقة.

وبنفس القصد، تأمل مدغشقر في تحقيق تسوية سلمية للمشاكل القائمة بين الكويت والعراق، على أساس قرارات مجلس الأمن، لايجاد جو من الأمن والتعاون في المنطقة يعود على الجميع بالمنفعة المتبادلة.

وإن عودة جنوب افريقيا الموحدة وغير العنصرية والديمقراطية إلى صفوف المجتمع الدولي عودة مظفرة، هي من الأحداث الرئيسية في العقد الأخير من هذا القرن وموضع فخر زائد لنا جميعا. وترحب مدغشقر بإنشاء نظام غير عنصري في ذلك البلد العظيم وهي تعتقد اعتقادا راسخا بأن إعادة تنظيم جنوب افريقيا على أساس ديمقراطي عملية تفتح آفاقا جديدة للتعاون والتنمية في جميع أنحاء المنطقة.

وبدأ الشرق الأوسط الآن، بفضل الشجاعة السياسية للقادة الاسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين، عملية الوفاق التاريخي، الذي كان حتى الأمس القريب يدخل في عداد المستحيل. وتتابع الحكومة الملغاشية عن كثب الانجازات والاخفاقات في تنفيذ إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في غزة وأريحا الذي وقعته اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والاتفاق بين اسرائيل والأردن على جدول الأعمال المشترك. وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع كافة الأطراف على تطبيق القرارات ذات الصلة بغرض إقامة سلم شامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

وبانقضاء التوازن العالمي المستند إلى الخوف من الجحيم النووي، انبعثت الآمال في إقامة عالم متحرر

من كارثة الحرب وموات لتعزيز التعاون الدولي. ولسوء الطالع، فإن التطورات الأخيرة على الساحة الدولية تبين أن النظام الدولي الجديد مزعزع حقا.

فنحن نشهد اليوم عودة الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم تقريبا. وتخوض عدة بلدان حاليا حروبا يقتتل فيها الأخوة مما يسفر عن مأساة إنسانية وفوضى سياسية. ونرى، من بين الأسباب الأساسية لهذه المآسي، التعصب وكراهية الأجانب ومشكلة الأقليات، وقبل كل شيء، انعدام الممارسات الديمقراطية في تسوية المنازعات. وتمثل الصومال، وليبريا، ورواندا، ويوغوسلافيا السابقة، حالات مأساوية وخطيرة لا تهدد فقط توازن مناطقها وإنما تهدد أيضا السلم والأمن الدوليين.

وكثيرا جدا ما يحدث تجاهل لحالات أخرى الأمر الذي قد يحولها إلى أزمات خطيرة. فمشكلة الحدود في أوروبا الوسطى والشرقية، والحالة المقلقة في شبه الجزيرة الهندية، وتدفق اللاجئين في افريقيا وآسيا بل وحتى في أوروبا، هي حالات تبين مدى هشاشة الأمن الدولي.

ويجب دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحل المنازعات الإقليمية ودون الإقليمية عن طريق تعاون أكبر على الصعيد العالمي في مجال نزع السلاح. وفي هذا الخصوص، يعطي وفدي أولوية عليا لمواصلة المبادرات والأعمال المتضافرة من قبل الدول الأعضاء لوقف النقل غير المقيد للأسلحة وانتشار أسلحة التدمير الشامل.

ويأمل وفدي أن يؤدي توافق الآراء في الدورة الأخيرة بشأن إجراء مفاوضات متعددة الأطراف لوضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية إلى عقد تلك المعاهدة لتحسين فرص نجاح مؤتمر سنة ١٩٩٥ الذي سيعقده الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن توسيع أنشطة الأمم المتحدة في سبيل حفظ السلم وبلوغ الأهداف الإنمائية بلوغا تاما أمر يستلزم زيادة كفاءة آلية الأمم المتحدة إذا أريد للمنظمة أن تكون في مستوى توقعات المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في صون السلم واستعادته، تظهر التجربة الحديثة بوضوح الحاجة إلى الاصلاح لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع انتهاكات السلم من ناحية ولتنفيذ عمليات حفظ السلم في مواقع الأحداث من الناحية الأخرى.

ويمكن تعلم دروس من المصاعب التي ووجهت في الصومال ومأساة رواندا ومن التجربة المؤسفة في يوغوسلافيا السابقة. إن بعثات الأمم المتحدة التي كان لها حظ من النجاح كانت بعثات أفادت العوامل التالية: التأييد الواسع من قبل المجتمع الدولي؛ وموافقة أطراف النزاع؛ وتشكيل قوات تدخل محايدة ولا تستخدم العنف. إن عملية حفظ السلم يجب بحكم طبيعتها أن تقترن بجهود دبلوماسية وبمساعدة اقتصادية واجتماعية، كما ينبغي أن تعالج الأسباب الأساسية للصراع. وعلى أية حال، فإن الدبلوماسية الوقائية هي أفضل وسيلة لتجنب تفجر الصراعات المحتملة.

إن استخدام الآلية الإقليمية لتسوية المنازعات أمر سيحسن أداء عمليات حفظ السلم، ومن شأنه، على سبيل المثال، أن يجنبنا التأخير في تعبئة المساعدات الإنسانية. وعلى كل، فمن ذا الذي سيكون في مركز أفضل من مركز دول منطقة للاستجابة لتهديد محتمل فيها، وخاصة إذا كان لدى المنطقة بالفعل هيكل ملائم لمنع الصراعات؟ ومن أمثلة ذلك نظام الأمن الجماعي في أوروبا، وآلية منع الصراعات وإدارتها وحسمها في افريقيا. ورغم ذلك فلا ينبغي لهذه المنظمة أن تكتفي بإلقاء عبء مشاكلها على الآليات الإقليمية، وإنما ينبغي لها أن تقدم لتلك الآليات الدعم الضروري وذلك بتزويدها بولاية واضحة ومحددة، وبتوفير موارد مالية ولوجستية وافية.

ولم يحدث من قبل أن كانت الظروف مواتية إلى هذا الحد لتحقيق أمنية غالبية أعضاء هذه المنظمة في توسيع مجلس أمن على نحو يوفر تمثيلا منصفا. وتجرى الآن مناقشة اقتراحات كثيرة بخصوص هذا الموضوع في الفريق المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة.

ومدغشقر، كما يتجلى في دستور جمهوريتها الثالثة، ملتزمة التزاما عميقا بالمبادئ الديمقراطية، وهي تؤمن بأن الديمقراطية التي تتردد الدعوة إليها في

كثير من البلدان ينبغي أن تكون مطبقة في النظام الدولي أيضا. ومدغشقر مستعدة لتقبل أي اقتراح لا يخل بفعالية مجلس الأمن. وفي نفس الوقت، فإننا نؤكد على الحاجة إلى تمثيل ديمقراطي يعبر عن الحقائق المعاصرة.

إن حكومة مدغشقر لا تبخس من قدر المسؤوليات الخاصة للدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وخاصة في مجال المساهمة في عمليات حفظ السلم. بيد أن الإصلاح ينبغي أن يحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء بحيث تكون لديها الثقة الضرورية فيه وتتمكن من المشاركة بفعالية وعلى قدم المساواة.

وينطبق نفس المبدأ على المشاكل الإنمائية، من حيث أن الاستقرار السياسي على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية هو الذي يحدد إمكانية تلبية الأهداف الإنمائية. ولن يكون ثمة سلم بدون تنمية، وهو ما يمكن أن نراه في أجزاء شتى من العالم حيث حدثت صراعات جسيمة ومتاعب سياسية من جراء العسر الاقتصادي. وفي ظل هذه الخلفية، وفي ضوء عدم تجزئية السلم والتنمية في العالم يتحتم علينا أن نتابع سير الحالة الاقتصادية العالمية.

إن الأزمة التي أثرت على الاقتصاد العالمي لأكثر من عقد تزداد سوءا على الرغم من حدوث انتعاش بطيء وهش في بعض البلدان المتقدمة النمو. وهذه الأزمة لا تزال تترك على العملية الإنمائية في بلدان العالم الثالث آثارا سلبية تتمثل في التقلبات الشديدة في أسعار الصرف، والزيادة في أسعار الفائدة، والتدهور غير المسبوق في معدلات التبادل التجاري، وقد اكتفينا هنا بالإشارة إلى أبرز الآثار في السنة الماضية.

وتزداد الفجوة ما بين الشمال والجنوب اتساعا والتفاوت ما بين المناطق الإقليمية يشتد بصورة ملفتة للنظر. إن الفقر والفاقة يتجذران يوميا في البلدان التي يشار إليها الآن بوصفها العالم الرابع. وقد أصبحت الحالة في افريقيا مثيرة للانزعاج. فالأزمة فيها تتضخم بفعل الآثار السلبية للكوارث الطبيعية والحروب الأهلية والإثنية.

إن المشاكل من قبيل وطأة الدين الخارجي الساحقة، والركود في المساعدة الإنمائية الرسمية بل انخفاضها، والضوابط التي تقيد الحركة المالية والتجارية، واستمرار الهبوط في أسعار السلع الأساسية تعد اليوم مثلما كانت في الأمس، أعراضا لازمة قائمة في التنمية.

وإلى جانب هذه الأزمة، يحدث تغير خطير على حساب البلدان النامية، لا سيما البلدان الفقيرة. ففي إعادة الهيكلة الحالية للاقتصاد العالمي يفرز الترابط، الذي تتردد المناداة به، آثارا متناقضة. ففي حين تتمتع بلدان الشمال في أسواقها، بالحمائية بجميع أشكالها، تصبح التحررية اشتراطا بالنسبة للبلدان النامية. وبالمثل، هناك حديث عن الترابط بين أنواع المشاكل، إلا أن النهج القطاعية لا تزال هي المستخدمة دون غيرها.

وقد أخذت الاقتصادات في البلدان الصناعية تتكامل مع بعضها بشكل متزايد، في حين أننا نلحظ تهميشا متزايدا لاقتصادات البلدان الفقيرة. وفي حين أن البلدان الصناعية تزيد من استقلالها من حيث المواد الخام من خلال تطوير الالكترونيات الدقيقة، فإن البلدان النامية يرتد إليها الأثر السيئ لذلك ويصبح وضعها الاقتصادي الهش بالفعل أكثر ضعفا. إن هذه تحديات جديدة يتعين علينا أن نتناولها في الساحة الدولية.

وإذ نواجه بهذه المعضلات والتناقضات التي تبقينا في مأزق، وبالركود الاقتصادي في بلدان العالم الثالث، علينا أن نتساءل عن الكيفية التي نستطيع الخروج بها من هذه الحالة. ومن الواضح أننا لن نستطيع أن نتوصل إلى حل دائم إلا إذا ضممنا جهودنا على جميع الصعد، الوطنية والإقليمية والدولية.

وعلى الصعيد الوطني، أود أن استشهد بحالة بلدي. لقد جعلت حكومة مدغشقر من التنمية الهدف الرئيسي الذي تقوم عليه أنشطتها على الصعيدين الوطني والدولي. وبذلك فإن الدبلوماسية توضع في خدمة التنمية، وتركز، بدون أي نظر إلى الاعتبارات العقائدية، على إقامة علاقات مع جميع الدول على أساس احترام المبادئ الأساسية العظيمة الواردة في شتى الصكوك القانونية الدولية.

وبينما تواصل مدغشقر تنفيذ برامجها للتكيف الهيكلي، فإنها أدخلت تغييرات سياسية هامة اتخذت

شكل إقرار الطابع الديمقراطي المتسم بازدهار النهج المتعدد الأحزاب، وخلق الظروف اللازمة للنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وباختصار، نحن نعمل من أجل قيام دولة القانون التي تستجيب للطموحات العميقة لشعبنا.

وقد صاحب هذا الإقرار للطابع الديمقراطي في حياتنا السياسية إصلاح اقتصادي يستند إلى النزعة التحررية التي تستهدف تشجيع المشاركة النشطة لشعبنا في تنمية البلاد. وفي هذا السياق، تحاول حكومتنا أن تخلق مناخا من الثقة بإطارنا المؤسسي، ونحاول وضع قواعد واضحة للانتاج والاستثمار من أجل ضمان الحصول على التأييد السياسي اللازم على الصعيدين الوطني والدولي.

تود حكومة مدغشقر أن تشكر البلدان الصديقة والمؤسسات الدولية التي تفهمت أهمية التغيرات الجارية الآن والتي عملت على تقديم دعمها وزيادة مساهماتها للوفاء باحتياجاتنا الملحة للغاية وللمساعدة في المدى الطويل، في تعزيز عمليتنا الديمقراطية والنهوض بتنمية حقيقية مستدامة.

عندما نستخدم عبارة "الاحتياجات الفورية"، يتجه تفكيرنا إلى مجموعة من آليات الغوث هدفها معالجة الحالة المزعزعة لقطاعاتنا الاجتماعية الرئيسية، الناجمة عن متطلبات برنامج التكيف الهيكلي.

وبالنسبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي والتنمية، أود أن أكرر أن حكومة جمهورية مدغشقر مستعدة لابرام اتفاقات مع مؤسسات بريتون وودز. ويحدونا وطيد الأمل في أن تمضي هذه المؤسسات شوطا أبعد فلا تقف عند طلباتها الحالية بإجراء تعديلات لتحقيق التوازن المالي وإزالة العجز في الميزانيات، بل تتخذ تدابير جديدة لإعادة توجيه ذلك البرنامج صوب انعاش حقيقي تصحبه انطلاقة اقتصادية وتنمية مستدامة.

وعلى الصعيد الإقليمي، طرحت البلدان النامية خطوطا توجيهية وأهدافا وهي الآن عاكفة على تنفيذها. وفي حالة افريقيا، أود أن أذكر بخطة عمل لاغوس والوثيقة الختامية، الإطار الافريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي، وببرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد من أجل تنمية افريقيا في التسعينات. فبعد مرور أربع سنوات على بدء برنامج العمل الجديد، علينا أن نقول إن النتائج المرجوة لم تتحقق بعد. وإن افريقيا، وهي واحدة من أقل قارات العالم نموا لم تتلق من البلدان الغنية المساعدة والمعونة المرجوتين. وبسبب جهودها الذاتية لتنفيذ تدابير إعادة التأهيل والانعاش، المنطوية في كثير من الأحيان على تضحيات جسام، يحق للبلدان الافريقية أن تنتظر من المجتمع الدولي استجابة أكثر ايجابية.

إن حل مشاكل الديون وتنويع السلع الأساسية وتوفير الموارد المالية الكافية، كلها أمور حيوية كيما تكفل للدول الافريقية الظروف اللازمة ليس فقط لانطلاقة اقتصادية واجتماعية حقيقية لكن أيضا لنجاح الإصلاحات الهيكلية والسياسية الجارية الآن بدون اضطرابات اجتماعية بمأمن من خطر تردي الأمن والاستقرار.

إن للأمم المتحدة دورا هاما ينبغي أن تضطلع به في إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل التنمية. فاستمرار بقاء المشاكل التي ما برحنا نثيرها هنا في الجمعية كل عام، إنما يبين مرة أخرى عدم كفاية السياسات والتدابير المعتمدة حتى الآن بالرغم من إصدار عدة صكوك دولية للتعاون، مثل إعلان الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، والتزام كرتاخينا الصادر عن الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثامن)، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١.

لم يعد بالإمكان بعد الآن أن نعالج المشاكل التي نواجهها معالجة كافية إذا تناولناها بصورة مجزأة أو جعلناها مرهونة دائما بتدابير التكيف. فإن ما يلزم فعلا هو إصلاح هيكلي للنظام الاقتصادي الدولي، الذي ما زال، رغم التغيرات العميقة، نظاما غير منصف ويديم علاقات التبعية. وبعبارة أخرى، من الأهمية القصوى تحديد استراتيجيات جديدة، والاتفاق على معايير وآليات جديدة يمكن أن تعكس اتجاه أوجه الإجحاف في العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية.

وهذه مهمة الأمم المتحدة، لأنها بسبب عالميتها ومبادئها الديمقراطية، لا تزال المحفل الوحيد الذي يمكنه التصدي لهذه المشاكل بأسلوب متكامل، يأخذ في الحسبان الآثار السياسية للقرارات التي تتخذها الدوائر

الهامة في مجال التنمية بما في ذلك المؤسسات المالية والنقدية ومؤسسات التجارة الدولية.

إن "خطة التنمية" التي هي مرادف لا غنى عنه "لخطة السلم"، التي أصدرها الأمين العام قبل عامين هي خطة يرجى منها أن تقدم للمجتمع الدولي خطوطا توجيهية جديدة في سعيه لبلوغ الأهداف الإنمائية، ولا بد بالتالي من إيلاء اهتمام خاص لتفصيلها.

ويجب أن تتمثل الأهداف الأولى لهذه الخطة في القضاء على الفقر والوفاء باحتياجات الشعوب الأساسية وتحسين مستوى معيشتها. كما يجب أن تسعى إلى النهوض بالتنفيذ الفعال للالتزامات والاتفاقات القائمة، وأن تراعى أهداف المؤتمرات الدولية المقبلة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبدلا من الكلام عن المتطلبات أو الشروط، يجب أن تحدد سبلا عملية وواقعية لمواجهة التحديات التي تعترض طريقنا.

وفي هذا السياق، لا بد من تركيز اهتمام المجتمع الدولي على مسائل الدين وتمويل التنمية، والسلع الأساسية، والتجارة الدولية، والبيئة والتنمية.

يجب أيضا أن يكون دعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، وتعضيد مبادرات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي جزءا لا يتجزأ من الخطة الجديدة.

لقد أظهرت التجربة أن استئناف التنمية عن طريق التعاون الدولي المتجدد لا يمكن أن يتحقق دون توفر الإرادة السياسية اللازمة لدى الدول، لا سيما منها الدول الغنية. ورغم أن مثل هذا التعاون يرتهن بمتغيرات عديدة ويتأثر بظروف مختلفة كثيرة، فلم يعد بإمكانه تجاهل مبادئ العدالة والانصاف والمشاركة على قدم المساواة مع مراعاة الفوارق.

ويتعين على هذه المنظمة في هذه الفترة الحرجة من تاريخها أن تستوعب دروس الماضي حتى يمكنها توطيد انجازاتها لمواجهة تحديات اليوم ووضع خطة لمستقبل الأمم المتحدة.

إن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة ستكون فرصة لإعداد كشف الحساب، ولجعل كل من المنظمة والدول الأعضاء وشعوب العالم يواجه مسؤولياته بشجاعة. إن هذه اللحظة التاريخية ستوضح الهوة بين الآمال والواقع، وبين الالتزامات التي تم الوفاء بها والوعود التي اندثرت في طي النسيان.

إن الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة المنظمة واسترداد عافيتها لن تنجح إلا إذا كانت هناك عزيمة حقيقية على التوصل إلى توافق آراء عالمي لصالح التنمية بكل جوانبها، بوصفها قاعدة السلم ومصدر الأمل للبشرية جمعاء.

ومدغشقر من جانبها، مستعدة للعمل مع الدول المحبة للسلم والمحبة للعدالة لبناء عالم أفضل.

خطاب السيد يانيش درنوفسيك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا.

اصطُحب السيد يانيش درنوفسيك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد درنوفسيك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، يا سيدي الرئيس، وأهنئ كوت ديفوار، لانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. ومن المؤكد أن مناقشاتنا في ظل رئاستكم ستكلل بالنجاح. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لشكر سعادة السفير صمويل إنسانالي، الممثل الدائم لجمهورية غيانا، لمساهماته العديدة كرئيس للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

إن التغييرات الاقتصادية والسياسية الجارية الآن، قد أنعشت آمالنا جميعا. فلقد استعيدت الديمقراطية في أنحاء كثيرة من العالم مما لا يشهد فحسب بأنها أصلح أنماط الحكم بل يتيح أيضا قدرا أكبر من التعاون

الدولي، ويعزز سيادة القانون الدولي، ويمنح الأمم المتحدة دورا أقوى.

وفي أوروبا الشرقية، أصبحت عملية التغيير الديمقراطي الآن غير قابلة للانتكاس. وعلى الرغم مما أثير حول الأخطار الناجمة عن الصراعات العرقية الجديدة، وظهور قوى جديدة ذات نزعات قومية متطرفة، فإن فرصتها في النجاح تصبح أقل احتمالا مع كل يوم يمر. ألم نر اثنتين من المشاكل التي كانت تبدو أشد استعصاء على الحل، هما مشكلة الشرق الأوسط ومشكلة جنوب افريقيا، تتوصلان إلى نتيجة سلمية؟ لقد كان الشرق الأوسط بوتقة للصراع؛ وكان الفصل العنصري في جنوب افريقيا عارا على الجنس البشري برمته. وقد أبدى كل من السيد دي كليرك والسيد مانديلا حكمة سياسية وتسامحا إنسانيا في اتفاقهما على تحقيق مرحلة انتقال لجمهورية جنوب افريقيا. وستلعب جنوب افريقيا دورا رئيسيا في التطورات المقبلة في القارة الافريقية.

هذه هي بعض دواعي التفاؤل. ولكن التفاؤل لا يعني أن نتوقع أن تحل جميع مشاكلنا نفسها بنفسها، ببساطة ودون أن نقوم بأي عمل من جانبنا. وإذا شئنا أن تقودنا آمالنا ورغباتنا الجماعية إلى نتيجة مؤكدة، فيجب أن يبدأ العمل هنا في الأمم المتحدة، حيث يحتشد ممثلون من أنحاء العالم كله. لقد حان الوقت الذي نستطيع فيه أن نجعل من هذا العالم مكانا يعيش فيه الناس حياة أفضل.

ولم يحدث في تاريخ العالم أن كان الوعي بالطابع العالمي للقضايا الرئيسية في مثل قوته اليوم. ولم يحدث أن تفوقت الرغبة في تحقيق التعاون بين الدول، بمثل هذا الوضوح، على الرغبة في سيطرة دولة على دولة أخرى. ولم يحدث أن كان للإنسان هذا القدر الكبير من المعرفة والتكنولوجيا قيد أنامله، كما هو حادث اليوم. فجميع هذه العوامل تهيئ الفرصة لقيام الأمم المتحدة بدور أكبر، وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة المزيد من الفعالية لعمل آليات الآمم المتحدة.

إننا نؤيد الجهود الرامية إلى إعادة بناء مجلس الأمن. وعلى مجلس الأمن أن يحسّن فعاليته وكفاءته فضلا عن صفته التمثيلية. ومن المستصوب زيادة عضوية المجلس بطريقة محسوبة وواقعية. كما تؤيد سلوفينيا الاقتراح الخاص بجعل ألمانيا واليابان عضوين دائمين في المجلس.

وفي هذا الصدد، وثمة مهمة إضافية تنصب على ضرورة زيادة شفافية عمل مجلس الأمن. وينبغي زيادة تطوير نظام المشاورات، بحيث يتيح فرصة للمشاركة الكافية من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المهتمة بالحالات المختلفة التي يعالجها مجلس الأمن.

وفي وسع الجمعية العامة أن تقدم كذلك مساهمة أكبر في استحداث النُهج الملائمة لمجلس الأمن، وفي تطوير أساليب أقل تكلفة وأكثر فعالية للدبلوماسية الوقائية وللإقلال بالتالي من حاجة مجلس الأمن للتدخل في النزاعات المسلحة.

وفوق هذا، اتخذت الجمعية العامة خطوة هامة في السنوات الأخيرة في هذا الاتجاه، من خلال إنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وأخيرا، وليس آخرا، من المهم بذل أقصى جهد ممكن لتوطيد مركز الأمم المتحدة المالي، ولو أن وزراء المالية في كل بلد عضو يرون أن مساهماتهم في الأمم المتحدة تستوعب جزءا مهما من ميزانية دولهم. وسلوفينيا ملتزمة بمبدأ وجوب دفع الاشتراكات في الأمم المتحدة بالكامل وفي الوقت المحدد لها. إذ أن سداد الاشتراكات بانتظام جزء مهم من جميع الجهود الرامية إلى تحقيق الإصلاح المالي للأمم المتحدة.

ولقد استرعى مؤتمر قمة الأرض المعقود في ريو دي جانيرو، والمؤتمر الدولي الأخير المعني بالسكان والتنمية، أنظار عامة الناس إلى هذه المنظمة بطريقة جديدة؛ فقد أظهرا أننا على وعي بعدد من المشاكل الأساسية للغاية التي تواجهنا جميعا، والتي لا تهم الحكومات وحدها بل تهم الشعوب كذلك. ورغم أن البعض قد يشككون في نتيجة هذين المؤتمرين، فإنني أشعر أنهما قد أسهما إسهاما ملحوظا في تحقيق توافق عالمي في الآراء، كما جلبا جمهورا جديدا تماما إلى دائرة المهتمين بعملنا.

إن صون السلم والأمن الدوليين، قد ورد بشأنه نص في ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره الهدف الرئيسي للمنظمة. وأعتقد أن من أهم الموضوعات التي نتعامل معها، توفير القوات المسلحة التي تعمل في إطار

عمليات الأمم المتحدة. وقد تطورت أنشطة الأمم المتحدة العسكرية والأنشطة المتصلة بها، من حيث التنوع والتعقيد، إلى مدى أبعد كثيرا مما كان ينطوي عليه في وقت من الأوقات بتعريف "حفظ السلم". وثمة حاجة إلى التأمل الدقيق في الاتجاهات التي ينبغي توخيها في المستقبل. وسلوفينيا ترحب بجهود الأمين العام الحالية من أجل استحداث نظام للقوات الاحتياطية، وهي مستعدة للمشاركة في هذه الجهود.

ويجب تعزيز صون السلم والأمن الدوليين عن طريق اتخاذ تدابير فعالة في ميدان نزع السلاح. إن سلوفينيا مقتنعة، مثل غالبية الدول الأخرى الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالحاجة إلى تمديد تلك المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وزيادة على هذا، فنحن على اقتناع بالحاجة إلى ضمانات أقوى للأمن، ولا سيما ضمانات الأمن السلبية. إننا نساند أيضا الجهود الرامية إلى التوصل إلى الحظر الشامل للتجارب النووية وغير ذلك من تدابير نزع السلاح المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل. وبالنسبة للأسلحة التقليدية، فإننا نؤيد مبادرة الولايات المتحدة لعقد اتفاق للحد من عدد وتوافر الألغام البرية المضادة للأفراد. وباختصار، ينبغي أن تظل مسائل نزع السلاح في صدارة أولويات جدول أعمال الأمم المتحدة.

إن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي أولوية عالية أخرى بالنسبة للأمم المتحدة. وهي بالنسبة لجمهورية سلوفينيا مهمة وطنية أساسية، والتزام دولي قوي في الوقت نفسه. وقد شاركت سلوفينيا مشاركة نشطة في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣، وفي الجهود التالية له التي أدت إلى تعيين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

ونحن نؤيد، علاوة على ذلك، الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من تطوير منظومة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. كما أننا على استعداد للإسهام في أعمال الفريق العامل التابع للجنة الثالثة في مسعاه لإيجاد أساليب ملائمة لحماية حقوق الإنسان. ونعرب هنا مرة أخرى عن اعتقادنا بأن الوقاية خير من العلاج، وأن العمل الدولي الملائم ضروري لمنع حدوث الحالات التي تتسم بانتهاك حقوق الإنسان.

وتواجه الأمم المتحدة حالات متنوعة تنطوي على استخدام القوة. وتعد الصراعات المسلحة في البلقان من أصعب هذه الحالات. وسلوفينيا هي الدولة الوحيدة من بين الدول الخلف ليوغوسلافيا السابقة المنحلة تماما الآن، التي لا يهددها مباشرة الصراع الجاري في تلك المنطقة. ومع ذلك فإن الاستقرار في البلقان أمر لا يزال محل اهتمام بالغ من جانب سلوفينيا. بل إن فظائع الحرب الموجهة ضد المواطنين العاديين، والانتهاكات الضخمة لحقوق الإنسان، وحالات خرق ميثاق الأمم المتحدة، أولا في جمهورية كرواتيا وحاليا في جمهورية البوسنة والهرسك، كلها مما يثير للمجتمع الدولي بأكمله قلقا شديدا. ولن يكون ما أقوله للأعضاء جديدا إذا ما ذكرت أن المجتمع الدولي لم يكن مستعدا لتفجر الأزمة التي حدثت داخل أراضي يوغوسلافيا السابقة. ومما يؤسف له أن الصراع الذي نشب بعد ذلك في البوسنة والهرسك قد أضر بشدة بصورة الأمم المتحدة ومصداقيتها. إن من الصحيح أن المأساة في البوسنة كانت ستزداد سوءا على سوء لو لم تتدخل قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جنبا إلى جنب مع العديد من المنظمات الإنسانية. ولكن المساعدة الإنسانية وحدها لا يمكن أن تعتبر بديلا للسلم الفعلي.

إن الإنجازات من قبيل اتفاق واشنطن المعقود بين المسلمين البوسنيين والكروات البوسنيين، توجد على الأقل بصيصا من الأمل في أن تؤثر المساعدة الدولية الملائمة تأثيرا جادا على الجوانب السياسية للصراع. ومع ذلك، فإن استمرار السلوك المتشدد من جانب صرب البوسنة يجعل من الضروري إبقاء خيار رفع حظر الأسلحة عن الحكومة الشرعية لجمهورية البوسنة والهرسك خيارا مدرجا في جدول الأعمال. وتهدد هذه الحرب، بكل عواقبها، بأن تمتد لشتاء ثالث، وأخشى أن يصبح هذا الخيار، الذي لا ريب في أنه الأشد خطورة وسلبية من بين جميع الخيارات، الخيار الوحيد المتبقي إذا لم يثبت المجتمع الدولي قدرته على وضع حد للأعمال العدائية، وفتح الطريق أمام سلم يكون قابلا للدوام وتتوفر فيه العناصر الضرورية للعدالة.

وأود أن أنهي هذا الجزء الحزين من خطابي بكلمة تحذير. فلا يصح أن ننسى أبدا أن النموذج المروع "للتطهير العرقي" نموذج اتبع في الصراعات التي حدثت في أراضي عدة دول من الدول الخلف ليوغوسلافيا السابقة. وأيا كان الناتج النهائي لهذه الصراعات في البلقان، يجب أن ننظر بجدية في جميع

الوسائل والطرق التي في حوزتنا لمنع تكرار هذا النموذج من الأحداث في أماكن أخرى من العالم.

وإني أتكلم عن بلد أسعده الحظ بألا يمثل مشكلة، ولكنه بلد يسعى إلى إيجاد الحلول. وفي غضون أقل من عامين من الاعتراف الدولي باستقلالنا، حققنا، في ظروف صعبة، نموا اقتصاديا إيجابيا. وأمكن لنا الإبقاء على معدل مرتفع للضمان الاجتماعي والاستقرار. وقد سار تحول وإصلاح اقتصادنا جنبا إلى جنب مع النمو السريع لمؤسساتنا الديمقراطية. ونحن نولي اهتماما خاصا إلى حماية حقوق الإنسان والأقليات الإثنية لدينا. وسلوفينيا عضو في مجلس أوروبا؛ وقد وقعنا اتفاق الشراكة من أجل السلم وميثاق الاستقرار. فسلوفينيا عامل استقرار في أوروبا وهي تسعى جاهدة للانخراط النشط في عملية اندماج أوروبا.

ولا أود أن أوحي بأنه ليست ثمة عقبات في طريق ذلك الاندماج. فلئن كانت أوروبا تتمتع بمستويات مرتفعة من الرخاء وبديمقراطيات متجذرة، ولئن كانت قد تعد من أكثر المناطق استقرارا في العالم، فإن أشباح الماضي ونزعات التعصب القومي التي كدنا أن ننساها تماما لا تزال حاضرة. ويتناقض هذا تناقضا مباشرا، وفي الصميم، مع فكرة أوروبا المتعاونة والمتعددة الثقافات، وهو يعرض عمليات الاندماج للخطر. ولقد وضعت بالفعل عراقيل لا تفسير ولا مبرر لها في وجه انتساب سلوفينيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي الختام، أرجو أن تسمحوا لي بالإعراب عن ارتياح سلوفينيا الكبير لأن اقتراحنا الداعي إلى طرح الجوانب المعنوية والأخلاقية للتطورات الاجتماعية على بساط البحث في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن بالعام المقبل، قد حظي بموافقة واسعة النطاق. ومما يسعدنا بوجه خاص أن سلوفينيا سوف تتشرف باستضافة الحلقة الدراسية للأمم المتحدة المعنية بالأبعاد الأخلاقية والروحية للتقدم الاجتماعي والتنمية، وهي مناسبة نعلق عليها أهمية كبيرة. وإذا كان هناك أمر لا مراء فيه فهو أن الآراء الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية بصدد التنمية لا تصدر عن فراغ. فميثاق الأمم المتحدة يدعو إلى تعزيز الرخاء والوئام والحرية للناس، سواء كأفراد أو ككيانات ثقافية. وينبغي أن يوضع هذا الهدف النهائي في الاعتبار في جميع المساعي التي تنهض بها الأمم المتحدة.

وآمل أن تتخذ الجمعية العامة، بقيادتكم، خطوات إيجابية في هذا السبيل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطُحب السيد يانيش درنوفسيك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو نائب وزير خارجية إكوادور، سعادة السيد خايمي مارشان.

السيد مارشان (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أتقدم بالتهنئة للسيد أمارا إيسي، وزير خارجية كوت ديفوار، بمناسبة انتخابه رئيسا لهذه الجمعية الهامة.

وأود أيضا الإعراب عن تهاني إكوادور للسفير صمويل إنسانالي لأدائه الباهر خلال الدورة الأخيرة.

وأرغب، بالمثل، أن أقدم التهاني، باسم حكومة إكوادور، للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، لما يضطلع به من أعمال أداء لمسؤولياته الهامة.

لقد شهد عالم العلاقات الدولية، خلال الأعوام القليلة الماضية تحولا سريعا وعميقا. فقد تلاشت مشاكل عديدة كانت قد أدت إلى تقسيم الدول، في حين ظهر غيرها إلى جانب قوى وعناصر يستدعي وجودها التأمل الدقيق. وتم التغلب على أشد الاختلافات الايديولوجية، وشهدنا بارتياح إجراء انتخابات حرة في جنوب افريقيا، غير أن شرورا أخرى عاودت الظهور في أنحاء أخرى من العالم - العنصرية وكره الأجانب والحروب الأهلية - كما تفاقمت حدة مشاكل أخرى كالجوع والفاقة. وإن البوسنة والصومال وهايتي ورواندا لهي بعض الأسماء فقط التي يتحرك لها حاليا الضمير الأخلاقي للإنسانية.

وفي الوقت ذاته، فإن الدور التاريخي للأمم المتحدة قد اكتسب معنى فريدا وبعيد المدى، والمستقبل القريب للكوكب يبدو الآن موصولا

بالتوجيهات والقرارات التي تتخذ في الجمعية العامة ومجلس الأمن.

إن كون الأمم المتحدة على وشك الاحتفال بمرور ٥٠ عاما على إنشائها لمما يبعث على السرور حقا لأنه يعني أن هذا المحفل البشري قد رسخ دوره القيادي في التاريخ. وفي نفس الوقت، تدفعنا هذه الذكرى إلى إمعان التفكير في سبل تحسين المنظمة. وهذه العملية لا بد وأن تنطوي على إعادة النظر في بعض هياكل الأمم المتحدة من أجل مواءمتها مع المطالب الجديدة للتنمية التي ستكون محل بحث في القمة الاجتماعية التي ستعقد في القريب العاجل في كوبنهاغن. والقمة الاجتماعية، إذ تأخذ في اعتبارها العقود الكثيرة التي أدت فيها الاعتبارات التجارية والمالية إلى سير الأمور لغير صالح البلدان الأقل نموا، ستعمل حتما على أن تلتزم الدول بعمل أقوى لمواجهة مشاكل نقص التعليم، وتفشي المرض، والعنف، والفقر.

إن الأمم المتحدة تقترب من عامها الخمسين في وقت أصبح من المحتم فيه بناء نظام دولي جديد. وتريد إكوادور لهذا النظام الدولي الجديد أن يتميز باحترام غير مشروط لمبادئ ميثاق المنظمة، وبإعادة هيكلة للاقتصاد على الصعيد الدولي - وهي العملية التي ما برحت تمثل على مدى سنوات كثيرة أمنية من أهم أماني العالم النامي - وبتضامن فعال ومستمر وتكافل فيما بين جميع أمم كوكبنا.

لقد أوجدت التغييرات التي جرت على الساحة الدولية اهتماما جديدا ومتناميا بالأمم المتحدة. إذ يلجأ المجتمع الدولي إلى المنظمة في أكثر الأحيان وبمزيد من الثقة كلما احتاج إلى المساعدة في حل مشاكله. ولا بد من تنقيح هيكل المنظمة وتدعيمه بحيث تصبح استجاباتها قادرة على تلبية الحاجات الملقاة على عاتقها.

وسيستدعي الأمر، كيما تقوم المنظمة بهذه العملية، تناول ما تضمنته البيانات التي ألقيت بشأن التشكيل الجديد لمجلس الأمن، والنظر في الحاجة إلى إعادة تنشيط الجمعية العامة وإعطائها وظائف ومسؤوليات تتفق مع مركزها باعتبارها أعلى محفل في المنظمة. إن النظام الدولي المراد له أن يستند إلى الإنسان وأن يكون مصمما من أجله، لا بد أن تكون لديه وتحت تصرفه أداة ملائمة لتنفيذ البرامج المطلوبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا. ومن المحتم، من هذا المنطلق أن نضطلع بعملية تدعيم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفضلا عن ذلك، وبالنظر إلى الأحوال الجديدة في العالم، يتعين علينا أن نخلق الظروف التي توفر لدى الدول الحافز الذي لا بد منه لوضع ثقتها الكاملة في محكمة العدل الدولية.

وإكوادور، التي تكن أعمق التقدير لحقوق الإنسان الأساسية، تقدر ثقة المجتمع الدولي، التي منحت لها من خلال هذه المنظمة، ولسوف تنهض بكل مسؤولية بهذه الأمانة التي تتيح لها الإسهام في عمل أهم المحافل المكرسة للنهوض بجميع حقوق الإنسان وحمايتها.

وتضم حكومة إكوادور صوتها إلى عبارات التأييد لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وهي تثق بأن مهمته الصعبة ستعتمد على التفهم الصريح من جانب المجتمع الدولي. كما تعرب عن اقتناعها بأن الجمعية ستخصص الموارد الإدارية والمالية الضرورية لتيسير مهام المفوض السامي.

إن حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية لا ينفصمان ولا يتجزآن. فلا يمكن لنا في واقع حياتنا اليومية أن نفصل احترام حقوق الإنسان عن العلاقات الاقتصادية العادلة. إن نوعية الحياة، على نحو ما قرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، موضوع لا يمكن أن يظل كليا تحت رحمة لعبة الإحصاءات الاقتصادية الكلية.

لقد تأثرنا، نحن البلدان النامية، في تجارتنا الدولية بالتدهور التدريجي لأسعار الصرف، وهي ظاهرة تولد عواقب اجتماعية وخيمة وتضطرنا إلى تصدير كميات أكبر من المواد الخام والمصنعة وشبه المصنعة. كما أننا نواجه الحواجز غير التعريفية، والكثير من التدابير الأخرى التي تعوق سبل وصول منتجاتنا - مثل الموز والزهور في حالة إكوادور - إلى أسواق بعض البلدان المتقدمة النمو التي تصاغ وتطور فيها هي بالذات مبادئ التجارة الحرة. إن هذه السياسة الحمائية تتعارض مع أهداف الرخاء العام الذي ينشده المجتمع الدولي.

وقد بدأت بلدان أمريكا اللاتينية، ومن بينها إكوادور، عملية كبيرة للتكيف ولإعادة الهيكلة

الاقتصادية، الأمر الذي يجب أن يكون محل تفهم صحيح، والذي يوفر إطارا ميسرا بشكل أكبر للتعاون الدولي وللاستثمارات الأجنبية.

وفي هذه المرحلة من التاريخ، لا يمكن للبلدان المتقدمة النمو ولا للبلدان النامية أن تتجاهل ما يسمى بالمسألة الاجتماعية التي هي نتاج للمظالم الاجتماعية الاقتصادية التي تسود العالم. ولا يمكن التوصل إلى حل لهذه المشكلة إلا بالتعاون الدولي على كافة الصعد. إن تنمية الدول الفقيرة يجب أن تعتمد على جهودها وعلى التعاون القائم على آليات للإدماج تكون سلسة وفعالة وذات طابع إنساني عميق.

إننا نؤمن بالحق الأساسي في الحياة. ولذلك لا يسعنا أن نقبل، ولن نقبل، بتنفيذ برامج مشروطة بالحد من زيادة السكان وبالإجهاض، وهو ما أسماه البابا جون بول الثاني "ثقافة الموت". وهذه هي الأسس التي ينبغي أن يستلهمها التضامن والتعاون الدولي.

لقد أظهرت المشاكل البيئية والمشاكل المتصلة بالاستخدام الخطير للأسلحة النووية أننا نحن البشر نمضي في رحلتنا على متن نفس القارب وأن مصائرنا متشابكة. ومن ثم لا يمكن أن يترتب رخاء البعض على استغلال بيئة الآخرين أو الإضرار بها؛ وتكديس الأسلحة في بلد ما إن هو إلا كيد يرتد إلى نحر صاحبه.

وأريد استذكار كلمات رئيس إكوادور الدستوري، السيد سيكستو دوران باين، في هذا المحفل الموقر، عندما قال:

"لا بد أن أؤكد أنه على الرغم من أن البلدان المتقدمة النمو، التي هي المسؤولة أساسا عن تدهور البيئة، بلدان يقع عليها التزام خاص في هذا الصدد، فإن التضحية إنما تطلب من بلدان أخرى تدعى الآن إلى تقييد ممارستها لحقها المشروع في استخدام الثروة التي حبتها بها الطبيعة. إن الإنصاف يقتضي أن تحصل هذه البلدان على التعويض اللازم، وبصفة خاصة في شكل معونة مالية وتعاون تكنولوجي." (A/47/PV.12، ص. ١٨)

ومن المحتم أن تضم جميع الشعوب صفوفها للدفاع عن البيئة واستعادتها. ولقد أكملنا، في الميدان الايكولوجي، مرحلة صياغة الأحكام والاتفاقيات الدولية. والآن، يجب علينا أن نحشد معا مواردنا وجهودنا التقنية لوضع هذه الحلول موضع التنفيذ بأسرع ما يمكن. ومن المهم لهذا السبب أن نستحدث روابط أكبر بين مؤسسات من قبيل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وصندوق النقد الدولي من ناحية، وبين برامج الأمم المتحدة ومرفق البيئة العالمي من ناحية أخرى. فللنقل الحقيقي للتكنولوجيات النظيفة أهمية كبرى.

ومما يثير الانزعاج بوجه خاص الاستمرار في إجراء التجارب النووية من أجل الأغراض العسكرية. إن إكوادور تدين هذه التجارب التي تضر بالبيئة، وتلحق الخطر بالبلدان الواقعة في منطقة التجارب، وتتجاهل حق جميع الشعوب في السلم والأمن. وفضلا عن ذلك، فإن إكوادور تشعر بالانزعاج لأن بعض البلدان اجتذبت في عصر ما بعد الحرب الباردة أعدادا كبيرة من الفنيين والعلماء النوويين بغية تنمية قوتها العسكرية. والقرار ٧٠/٤٨ الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر الماضي يمهد الطريق للوصول إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، الأمر الذي ينبغي أن تؤيده جميع الدول.

إننا نؤمن ليس فقط بضرورة تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بل أيضا بتحسينها وتأمين استمرارها إلى الأبد. وفي نفس الوقت، نؤيد إعلان مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، مماثلة للمنطقة التي أنشأتها معاهدة أمريكا اللاتينية.

وفي هذا الصدد، مما يثير بالغ القلق، إننا بينما نحاول الحد من الترسانات النووية بل حتى القضاء عليها، نشهد زيادة في تصنيع الأسلحة التقليدية والاتجار فيها. ومن ثم يتحتم علينا إنشاء سلطة دولية - كما اقترح الكرسي الرسولي عن طريق مجلس العدالة والسلم - التابع له - للاقلال من تجارة الأسلحة وتحقيق هدف الحظر الشامل لجميع أنواع الأسلحة.

وترحب اكوادور ترحيبا حارا للغاية بالاتفاقات التي تسنى التوصل إليها، والتقدم الذي أحرز في الشرق الأوسط في عملية إقرار السلم وتطبيع العلاقات بين اسرائيل وجيرانها العرب. وتؤيد اكوادور هذه العملية

بقوة، إذ أنها مثال جدير بأن يحتذى في حل مشاكل أخرى قد تكون أقل تعقيدا. كما أننا نشجب أعمال المجموعات المتطرفة التي تحاول، عن طريق الارهاب، منع توكيد السلم في هذا الجزء الهام من العالم.

إننا متحمسون بصفة خاصة لعودة جنوب افريقيا إلى هذه المنظمة العالمية. لقد أنهت الأمم المتحدة بانتصارها على نظام الفصل العنصري واحدا من أطول نضالاتها وأشدها صعوبة.

إلا أن علينا أن نكرر إبداء قلقنا العميق إزاء الصراعات الإثنية والدينية الجارية في أراضي يوغوسلافيا السابقة. وإكوادور تؤيد الاجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي سعيا إلى إيجاد حل سياسي يضمن وضع حد للمأساة الجارية في البوسنة والهرسك.

والآن، تود بلادي أن تهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة انسانية سخية إلى الضحايا في رواندا.

وفي الآونة الأخيرة، تكاثرت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. ورغم كل أوجه القصور في هذه العمليات، فإن جهد المجتمع الدولي في هذا المضمار جهد حميد جدير بالثناء، لكننا نعتقد أنه يتعين على هذه المنظمة أن تلجأ - أساسا - إلى تدابير وقائية لمعالجة الأسباب الأساسية الكامنة وراء الصراعات الأهلية والدولية، والصراعات فيما بين الأعراق، كما يتعين عليها، إلى جانب ذلك، التصدي لمشاكل الظلم وعدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية والتجارية، واستمرار التعصب والعداوات القديمة العهد. فطريق السلم يكمن في البرامج التي تقدم المساعدة العملية العاجلة إلى البلدان الأكثر تضررا بالجوع والفقر المدقع. ولا بد من القيام دون إبطاء بمراجعة عامة لبرامج التعاون. كما يجب بذل المزيد من الجهود المثمرة من جانب وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لتنمية بيئة ثقافية ترعى حقا السلم واحترام حقوق الآخرين.

إن الالتزام الأساسي للأمم المتحدة بل إن علة وجودها الحقيقية لا يتمثلان فقط في صون السلم والأمن الدوليين، بل أيضا في النهوض بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب. وهذا هو الأساس المتين الوحيد للتقدم والتنمية.

أعتقد أنه قد حان الوقت لهذه الجمعية لأن تتخذ قرارات عملية حتى يمكننا الاقتصاد في الانفاق على الورق والموظفين، وزيادة الانفاق على البعثات التقنية والثقافية والبرامج المحددة التي تصل إلى من يعانون من أفدح المشاكل، أي المناطق التي ابتليت بالحروب والأوبئة والمجاعات.

لقد دعت إكوادور إلى حل أزمة هايتي المعقدة حلا يأخذ في الاعتبار مبادئ عدم التدخل والتسوية السلمية للنزاعات، ويتضمن مشاركة كل قطاعات المجتمع الهايتي، مع إيلاء أقصى الاحترام لحقوق الانسان ومراعاة القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة.

وتأمل إكوادور في إقرار الديمقراطية بصورة دائمة وبأسرع ما يمكن في هايتي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنها تقدم كل ما بإمكانها من التأييد الدبلوماسي والسياسي. وتود، في الوقت ذاته، المشاركة في الجهود الانسانية الرامية إلى الاسهام في إعادة بناء الاقتصاد الهايتي بمجرد استعادة النظام الدستوري.

وتحبذ إكوادور مواصلة الحوار الكوبي - الأمريكي بنفس هذه الروح البنّاءة وبحسن نية. ويحدونا وطيد الأمل في أن تتمكن الدولة الشقيقة كوبا من أن تشارك مرة أخرى مشاركة كاملة في التعاون في نصف الكرة الذي تنتمي إليه. وسيقتضي الأمر قطع خطوات كبيرة على طريق توسيع وتوطيد الديمقراطية والتعددية، وفي نفس الوقت، لا بد من إنهاء الحصار الذي فرض على كوبا، من جانب واحد، على مدى سنوات عديدة.

وتمشيا مع رغبتنا المستمرة في الاسهام في تهيئة مناخ سلم وتفاهم وتعاون بين الشعوب، تسعى إكوادور إلى إيجاد سبيل ما لمعالجة نزاعها القديم مع بيرو وتعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين شعبي إكوادور وبيرو. وكما ذكرنا من قبل فإن إكوادور تعلق في هذا السياق أهمية خاصة جدا على تدخل قداسة البابا سعيا لحل هذه المشكلة حلا نهائيا. وهذا نظرا لما

لقداسته من سلطة أدبيـــة عظمى، يعترف بها شعبانا كلاهما.

والآن يتضح لأمتينا أكثـر فأكثـر أن السبيل إلى التنمية إنما يكمن في العمل سويا في وئام.

إننا نود تعميق وتوسيع نطاق مصالحنا المشتركة البعيدة المدى. وفي هذا نفع متبادل لبلدينا وتمكينا لنا أن نصبح شريكين موفقين في مسيرتنا معا إلى الأمام.

إن كل الأمم الممثلة في هذه الجمعية، مطالبة ببناء عالم أفضل، عالم خال من أهـوال الحـرب والجـوع والتدمير البيئي. فلنواجه، بعملنا المشترك، هذا التحدي التاريخي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لوزير خارجية ناميبيا سعادة السيد ثيوبن غوريراب.

السيد غوريـــراب (ناميبيا) (ترجمـة شفويـة عن الانكليزية): بالنيابة عن الوفد الناميبـي، أود أن أهنئكم، يا سيدي، لانتخابكم بالاجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وبوصفكم دبلوماسيا بارزا وموظفا عاما ذا خبرة طويلة، فإنكم تتقلدون منصبكم ومعكم سجل مرموق يشهد بالحكمة والبراعة والمثابرة. ولكوت ديفـوار وناميبيا علاقـات وثيقة تقوم على الصداقة والتعاون. وتعبيرا عن رأيي الشخصي، فإنني أشعر بالفخـر لانتخابكم الباهـر وأقدم لكم أحسن التمنيات.

وخلال مدة ولايته، أدخل سلفكم البـارز، السفير صمويل إنسانالي ممثل غيانا، خطوات عملية ترمي إلى تحسين عمـل الجمعيـة العامـة، وتعزيز مساعينا المشتركة لخدمة السلم والشراكة والتنمية والرخاء. ونحن نثني عليه من أجل هذا كله.

أما السيد بطرس بطرس غالـي، أميننا العـام اللامـع، فهو يبذل قصارى جهـده دائما في خدمـة منظمتنا وميثاقها. وما برح يضاعف من جهوده التي لا تكل في سبيل تعزيز السلم والأمن العالميين وكذلك، وهو ما لا يقـل عن ذلك أهميـة، في سبيل التنمية ومعالجة الصراعات الاقليمية وحسمها. ويعتبر تقرير الأمين العام المعنون "خطة للتنمية" تتمة هامة وآنية لتقريره المعنون "خطة للسلام"، وهما معا يعززان قرار الجمعية العامة ١٦٥/٤٨ المعنون "تجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة". وأستطيع أن أؤكد للأمين العام أن في وسعه أن يعول على تأييد ناميبيا في تأدية واجبات ولايته.

وعقب حصولنا على الاستقـلال، شعرت حكومة ناميبيا وشعبها شعورا قويا بأن تصفية الاستعمار في بلادنا لم تكتمل لأن أجزاء من أراضينا الوطنية كانت لا تزال ترزح تحت نير الاحتلال الاستعمـاري. وفي عام ١٩٩١، طالبت المجتمع الدولي من فوق هذه المنصة، وبخاصة الأعضاء الدائمين في مجلـس الأمن، أن يفوا بتعهداتهم، جماعات وفرادي، لضمان إعادة دمج منطقة والفيس باي، والجزر المتاخمة للساحل، في ناميبيا، في وقت مبكر، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨). ومنذ ذلك الحيـن، حرصت على إعلام المجتمع الدولي، أولا بـأول، بالمفاوضات الجارية لتحقيق هذه الغاية من حكومتَي ناميبيا وجنوب افريقيا. وفـي عام ١٩٩٢، أبلغتكم عن إنشاء سلطة مشتركة للادارة، وفي السنة الماضية، أعلنت عن اليوم المتفق عليه لإعادة الدمج.

وها أنذا أخيرا أبلغ اليوم الجمعية العامة والمجتمع الدولي بأسـره، بفخر وارتياح، أنه في يوم أول آذار/مارس ١٩٩٤، تمت عملية إعـادة دمج منطقة والفيس باي والجزر المتاخمة للساحل، في ناميبيا، وبهذا، يكون قد تم تنفيذ قرار مجلس الأمـن ٤٣٢ (١٩٧٨) تنفيذا كاملا. وفي هذه المناسبة العالمية الرسمية في آن واحد التي تعد استقلالا ثانيا لناميبيا، أعلن السيد سام نجوما، رئيس جمهورية ناميبيا، باعتزاز، أنه تم أخيرا وإلى الأبد تحرير منطقة والفيس باي والجزر المتاخمة للساحل، وإعادة دمجها في ناميبيا. ووجه الشكر إلى شعب جنوب افريقيا على الدور الذي قام به لتحقيق ذلك. وقد ردد حشد هائل وصاخـب من الناميبيين والأصدقاء القادمين من الخـارج بهتافاتهم العالية، فرحتهم بهذه الحقيقة. فلقد انتصرت الدبلوماسية في نهاية الأمر على المجابهة.

وأود أن أسجل امتنـان ناميبيا للأمين العام، وللأمينين العامين لمنظمة الوحدة الافريقية وللكمنولث، وللدول الأعضاء في جماعة تنميـة الجنوب الافريقي ولدول المواجهة، وكذلك لكثير من الأصدقـاء الآخرين الطيبين الذين قدموا الدعم والتشجيع لناميبيا خلال عملية التفاوض.

وعند هذا الحد، دعوني أكرر ما قلته وقتئذ، إن الوصول إلى تسوية ناجحة لهذه المسألة لن يدعم سيادة بلادنا وسلامتها الاقليمية فقط، ولكنه سيتيح أيضا فرصة ضخمة للتكامل الاقتصادي، ولتوطيد صرح الجماعة وأسباب الرخاء في منطقة "جماعة تنمية الجنوب الافريقي". ولسوف تتفتح نوافذ جديدة أمام التجارة والنقل والمواصلات في جميع أنحاء الجنوب الافريقي. كما سيؤدي هذا إلى المزيد من انعاش حركة التجارة الحرة والخدمات والناس في المنطقة. وستكون منطقة والفيس بـــاي، حلقة مكملـــة لسلسلة الموانئ الأخرى في المنطقة.

ومن البديهيات أن السلم، والديمقراطية، والاستقرار السياسي، والحكم الصالح، هي أعمدة أساسية للتنمية. وتقدم منطقة الجنوب الافريقـي نموذجـا طيبـا للتحول مـن حالة الحـرب والمنازعـات، وفقدان الاستقرار الاقتصادي، وتزعزع الاستقرار السياسي، والتفكك الاجتماعي، والقمع والحرمان من حقوق الانسان، إلى حالة جديدة يسودها السلم والديمقراطية والاستقرار والتعاون الاقليمي والأمل في مستقبل أكثر رخاء لنا جميعا. ولقد سعى المؤتمر السابق لتنسيق التنمية في الجنوب الافريقـــي، سعيا حثيثا لإبطال أثر أعمال زعزعة الاستقرار والهدم التي كان يقـــوم بها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا في بلدان المنطقة الأخرى. وقد واصلت دول المواجهة، بنشاط وتصميم، كفاحها في سبيل التحرير، والسلـــم، والاستقرار السياسي، وإقرار الطابع الديمقراطي، وتعزيز وحماية حقوق الانسان. والآن، وبعد استئصال الفصل العنصري في جنوب افريقيـــا وإقامة أول حكومـــة ديمقراطية منتخبة، تـُوج النضال من أجل الحرية والتحرر السياسي في الجنوب الافريقي بنصر هائل.

فقد انتصر شعب جنوب افريقيـا أخيـرا على نظام الفصل العنصـــري وتمثل مناسبـة التنصيب التاريخي للرئيس نيلسون مانديلا في يوم ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، انتصارا للإنسانية، وتتويجا للتضحيات غير المحدودة لشعب جنوب افريقيا.

وقد احتفل المجتمع الدولي، وبوجه خاص بلدان وشعوب الجنوب الافريقي، بهذه المناسبة السعيدة، عن ثقة بأن السلام قد حل في منطقتنا أخيرا. ويسرنا في ناميبيا، بصفة خاصة، الترحيب بجنوب افريقيا الجديدة في حظيرة المجتمع الدولي. ومثلما ناضلنا معا خلال فترة الفصل العنصري فإننا نتطلع إلى تعزيز شراكتنا من أجل التنمية والرخاء لشعبنا والمنطقة.

فلقد حان أخيرا، أوان التعمير والتعاون الاقتصادي في المنطقة. ونحـــن على قناعـــة بأن تحويل مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي في سنة ١٩٩٢ إلى الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي سيزيد من تعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي والتنمية الشاملة بغرض تحقيق الرخاء لشعوبنا جميعا.

وسيكون هذا حقا لبنة هائلة في سبيل تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الافريقية، خاصة في ميدان التجارة فيما بين الدول الافريقية والاستثمار وبناء الطاقة وتنمية الموارد البشرية. وفي هذا السياق ترحب ناميبيا ترحيبا مقرونا بالتقدير بإعلان الرئيس كلينتون أمس في واشنطن أن حكومة الولايات المتحدة ستقدم اسهاما ماليا كبيرا لأغراض التعمير والتنمية في جنوب افريقيا، وكذلك في بلدان أخرى بالمنطقة. ومن دواعي سرورنا أن صديقا لافريقيا وهو السفير اندرو يونغ سيتولى مهمة تنسيق هذا البرنامج.

ولتسمحوا لي بالاشارة هنا إلى الاجتماع الأول من نوعه الذي ضـــم وزراء خارجية الاتحـــاد الأوروبي والجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، وهو الاجتماع الذي عقد في الشهر الماضي في برليـــن. لقد كان اجتماعا تاريخيا أدى إلى النهوض بالتفاعل وبالعلاقات التعاونية فيما بين المنطقتين الاقليميتين إلى مستوى سياسي واقتصادي أرفع.

وقد جرت في أنحاء مختلفة من افريقيـــا خلال السنوات الأربع الماضية عمليات انطوت على إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإقرار الديمقراطية المتعددة الأحزاب، وحماية حقوق الانسان، وتأمين حرية الصحافة وحكم القانون، وإرساء الاقتصادات الموجهة من السوق. وما برحت هذه العملية تتخذ اتجاها ثابتا وتحقق نتائج ايجابية في الجنـــوب الافريقي وفي أنحاء أخرى من افريقيا. وفي سنة ١٩٨٩ أجريت انتخابات الاستقلال الناجحة التي أفضت إلى قيام ناميبيا الحرة المستقلة سنة ١٩٩٠. وفـــي سنة ١٩٩١، أجريـــت انتخابات ديمقراطية في زامبيا، وشهدت أنغـــولا في سنة ١٩٩٢ انتخابات حرة ونزيهة وإن كانت منظمة "يونيتا" قد رفضت للأســـف قبول النتائج وعـــادت إلى رفع السلاح، وأجريت في ليسوتو انتخابات

ديمقراطية متعددة الأحـــزاب في سنة ١٩٩٣؛ وتحققت في هذا العام تحولات ديمقراطية في جنـــوب افريقيا وملاوي. وفي تشريـــن الأول/اكتوبر، ستجري في بوتسوانا وموزامبيق انتخابات ديمقراطية. ومن المقرر تنظيم انتخابات ديمقراطيـــة متعددة الأحزاب، رئاسية وبرلمانية، في ناميبيا في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وبالمثل، سوف يشهد عـــام ١٩٩٥ انتخابات ديمقراطية متعددة الأحزاب في تنزانيـــا، وانتخابات عامة في زمبابـــوي. وسيعني هذا تقدما حقيقيا في سبيل تحقيق رؤية تعميق الديمقراطية والسلم والرخاء والشراكة الحقـــة في الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي.

ففي إطار النظام العالمي البازغ كنتيجة لانتهاء الحرب الباردة، والانتصـــارات التي أحرزتها قوى التحرير، قررت دول المواجهة أن الوقت قد حان لكي تتحول إلى آلية للمشاورات السياسية وحل الصراعات والسلم والأمن في منطقة الجماعـــة الانمائية للجنوب الافريقي. ويُقصد بالهيئة الجديدة التي يجري تكوينها حاليـــا تعزيز آلية منظمة الوحدة الافريقيـــة لحسم الصراعات وحفظ السلم، وستكون في المقام الأول الدرع السياسي والأمني للجماعة الانمائية للجنوب الافريقي ذاتها. وتلتزم بلدان المجموعة الانمائية للجنوب الافريقي عن طريق هذه الآلية بالدفاع عن النظام الدستوري وحكم القانون وحمايتهما. ومن خلال رؤيته الواحدة للسلم والتنمية، نجح مؤخرا فريق عمل مكوَّن من رؤساء ثلاث دول في التوصل سلميا إلى تدارك أمر محاولة لقلب الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في ليسوتو. وكانت هذه المحاولة أول اختبار رئيسي، وقد خف قادة الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي لمعالجة الأمر ونزعوا فتيل الاشتعال من حالة كانت قابلة للانفجار، بما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة كلها.

وتحتاج افريقيا إلى إخراج قصص نجاح مماثلة، عن طريق المبادرات الاقليمية المتضافرة، وذلك فيما يتعلق بحـــالات الصراع الأخرى مثل تلك القائمة في رواندا، وبوروندي، وليبريا، والصومال، والسودان، وغيرها. ونحن نرحب، بالطبع، بالجهود الصادقة التي تبذلها حاليـــا دول افريقية مجاورة داخل كل من هذه المواقع المضطربة وحولها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لافريقيا والمجتمـــع الدولي على الســـواء الاهتمام بالنداءات الموجهة لتقديم تبرعات إلى صندوق السلم التابع لمنظمة الوحدة الافريقية. ونعتقد، في ناميبيا، أن السيد سالم أحمد سالم الأمين العـــام لمنظمة الوحدة الافريقية والموظفين العاملين معه، قادرون، إذا ما تلقوا موارد مالية وبشرية كافيـــة، على أن ينفـــذوا بسرعة القرارات ذات الصلة التي أصدرها الزعماء الافريقيون في مؤتمرات القمة المتتالية.

وفي أنغولا، نأمل بشـــدة أن تكون المفاوضات الجارية حاليا في لوساكا في طريقهـــا، كما يبدو فعلا، إلى خاتمة قريبة وناجحة. إن حكومة ناميبيـــا وشعبها يترقبان فعلا الوصـــول إلى حل ناجـــح لهذا الصراع الدموي. وستواصل حكومة ناميبيا وشعبها، بطريقتهما المتواضعة الخاصة، القيام بدور بناء في سبيل الاسراع بهذه العملية. وقد أظهر، مرة أخرى، البيان الذي أدلى به في الأسبوع الأخير وزيـر خارجية أنغـــولا من هذه المنصة مرونة الحكومة الأنغولية وصدق نواياها الحسنة في التوصل إلى تسوية سلمية لصالح الشعب الأنغولي المُعذب. ويحزننا القول بأن "يونيتا" تواصل عرقلة التقدم وشن الحرب. وينبغي لها الانصات للتحذيرات العاجلة الصادرة عن مجلس الأمن. ويلـــزم في الوقت نفسه، أن تظل الأمـــم المتحدة على أهبة الاستعداد لزيادة عدد أفرادها العاملين في أنغولا بمجرد استعادة وقف إطلاق النار. إن بعثات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة والمتزايدة دوما بحاجة إلى دعم مالي سليم إذا ما أريد حقا بلوغ السلم والمحافظة عليه. ولذلك أحث الدول الأعضاء في منظمتنا على الاستجابة لنداء الأمين العام في تقريره الأخير من أجل تقديم التمويل الكافي لعمليات حفظ السلم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد توريه (غينيا بيساو).

إن ناميبيا تشعر بالتشجيع البالغ إزاء التوصل مؤخرا الى اتفاق بيـــن حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا بشـــأن قضايا الهجرة. وإننا لنأمل بشـــدة بأن يكون توقيع هـــذا الاتفاق بداية لمفاوضات جديـــة لحل جميع أوجه النزاع الطويل الأمد بينهما لما فيه صالح السلم والتجارة والتنمية وحسن الجوار. لقد وجهت نفس هذا النداء في العام الماضي من هذا المكان، والتطورات الأخيرة تساعد على إبقاء أملي حيا. إن ناميبيا تتمتع بعلاقات ممتازة وودية ومثمرة مع البلدين. ونحن انما ندعو الى التقارب فيما بينهما انطلاقا من هذه الروح.

إننا نرى أن المشاركة الشعبية في الانتخابات والحكم على حد سواء، شرط أساسي للتنمية والرخاء. بيد أن ناميبيا ورثت عند استقلالها اقتصادا مزدوجا يقوم على توزيع غير متساو للثروة وتفاوت في الدخل بسبب الفصل العنصري. ونتيجة لذلك، فإن غالبية السكان تحصل على دخول تقل كثيرا عن المتوسط الوطني. وكيما تعالج الحكومة هذه الاختلالات، فإنها أخذت تتبع سياسات اقتصادية حكيمة ترمي الى تحسين معيشة غالبية مواطنينا. إن الوجهة واضحة رغم أن الطريق أمامنا مليء بالمزالق. بيد أنه لا بد لي من القول بأنه لا يمكن الشك في صدق عزيمة الحكومة وتصميمها على النجاح.

وفي ١٩٩١ التمست ناميبيا الحصول على مركز أقل البلدان نموا لتصحيح الاختلالات في التعليم والصحة والإسكان والعمالة. على أن منح الجمعية العامة لناميبيا خيار معاملتها "كما لو كانت" من أقل البلدان نموا، ولو أنه لا يعطينا مركز أقل البلدان نموا بالكامل، قد سمح لنا رغما عن ذلك بإرساء الأساس لإعادة بناء اقتصادنا وهياكلنا الاجتماعية.

وعلى الرغم من بذل الحكومة لما في وسعها في هذه المجالات الحرجة، فإن الاختلالات ما برحت قائمة في مجتمعنا. وتقدم الأرقام المؤقتة من المسح الوطني الجاري للاسكان والدخل والانفاق للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ دليلا واضحا على التوزيع الأعوج للدخل. والتقديرات الأولية للمسح تبين، باستخدام الاستهلاك الخاص للأسر المعيشية كمؤشر، أن ٥٠ في المائة من أفقر الأسر المعيشية يرجع اليها نحو ١٣ في المائة فقط من مجموع الاستهلاك بينما تستهلك أغنى ١٠ في المائة من الأسر المعيشية نحو ٣٣ في المائة من المجموع.

إن المعدل المنخفض للملمين بالقراءة والكتابة، والمستوى المنخفض للصناعة التحويلية والتوزيع البالغ الاعوجاج للدخل، أمور نتجت كلها عن التفاوت الاجتماعي ذي الطابع المؤسسي على مدى فترات طويلة. وإن هذه العواقب الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على نظام الفصل العنصري الغابر لا تزال سببا في تعثر الجهود الإنمائية للحكومة. وفي ضوء اعتبارنا دولة تعامل "كما لو كانت" تقوم حكومة ناميبيا في الوقت الحاضر بمساعدة من البنك الدولي بإعداد استعراض للانفاق العام. وتشير النتائج حتى الآن الى وجود تفاوتات لافتة للنظر في الدخل على الرغم من جهود الحكومة التي سبق أن ألمحت اليها.

وفي هذا السياق بالذات، ترغب ناميبيا في مناشدة الدول الأعضاء في هذه المنظمة مرة أخرى أن تمدد منحها ايانا مركز الدولة التي تعامل "كما لو كانت" من أقل البلدان نموا، لعدة سنوات اضافية. وسيكون ذلك اسهاما هائلا في جهودنا الوطيدة العزم من أجل تحسين نوعية حياة المحرومين من الناميبيين. إننا نشكر تلك الدول والوكالات التي نفذت القرار ٢٠٤/٤٦ بشأن منح مركز "كما لو كانت" من أقل البلدان نموا، ونناشدها مواصلة تقديم المساعدة مما يدعم الأساس الذي أرسيناه من أجل التنمية ويزيد من ترسخ ديمقراطيتنا.

إن الأمم المتحدة في موقع مركزي للتصدي للمشاكل العالمية الكبرى التي تواجهنا. بيد أنه لا ينبغي لتركيزها أن يقتصر على قضيتي السلم والأمن. إذ يجب اعطاء القضيتين الحاسمتين الأخريين، وهما التعمير والتنمية، نفس الاهتمام الجاد. فالقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، مثلا، يجب أن تكون محفلا نجدد فيه التزامنا وإرادتنا السياسية للتصدي بفاعلية لمختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. يجب أن نعود من كوبنهاغن لكي نعمل فعلا؛ إن على المجتمع الدولي هذه المرة أن يستجمع مزيدا من الشجاعة لكي يحيل القرارات الجريئة التي سنتخذها الى عمل ملموس. وهناك صلة بين خطة العمل وآليات المتابعة المعتمدتين في مؤتمر السكان بالقاهرة وبين أهداف مؤتمري كوبنهاغن وبيجينغ ١٩٩٥. ويتطلب ذلك تنسيقا أكبر وأكثر انتظاما لكفالة الاقتصاد والكفاءة وانجاز الأهداف التي نتشاطرها.

إن استمرار تهميش المرأة واستبعادها من كثير من مناحي الحياة يعد تحديا لنا جميعا. ولذلك يجب أن يضمن برنامج العمل الذي سيعتمد في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المقرر عقده في بيجينغ في العام القادم، المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة على كافة مستويات المجتمع. ويدعو دستور ناميبيا الى القيام بعمل تصحيحي ايجابي والأخذ بسياسات مستنيرة لإحداث تغيير ايجابي في هذا المجال من مجالات السلوك البشري.

وناميبيا عضو نشط في منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي، وستواصل العمل من أجل تنشيط التجارة في منطقة جنوب الأطلسي، بما في ذلك تنمية مصائد الأسماك والموارد البحرية، علاوة على السياحة، على أساس مستدام. وتشكل منطقة جنوب الأطلسي مساحة مائية شاسعة التزمت بلدان المنطقة بإبقائها خالية من الأسلحة النووية. وبالمثل، فإن البلدان الافريقية على وشك التوقيع على معاهدة لإخلاء القارة من الأسلحة النووية.

في الأسابيع الأخيرة، عقد في بونتا ديل إست بأوروغواي، وبرازيليا بالبرازيل، اجتماعان هامان لوزراء ومسؤولين من بلدان افريقيا وأمريكا اللاتينية للنهوض بالمزيد من الحوار والتعاون بصدد القضايا التي هي محل اهتمام مشترك. وبروح التعاون بين الجنوب والجنوب هذه، أيدت ناميبيا انشاء مركز الجنوب، الذي ساهمنا بالفعل في عملياته اسهاما كبيرا.

أود الآن أن أعرض موقف ناميبيا بشأن الاصلاح الشامل للأمم المتحدة، وخاصة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. إن ناميبيا لا تعتقد أن آلية صنع القرار الحالية في مجلس الأمن سوف تخدم المجتمع الدولي على نحو فعال في القرن الواحد والعشرين، وترى أن التغيير في سبيل الوصول الى مجلس أكثر تمثيلا أمر من شأنه أن يعزز شرعية المجلس ومصداقيته وفعاليته.

فلا بد أن تكون عضوية مجلس الأمن معبرة عن الزيادة العددية المذهلة في عضوية الجمعية العامة. وتماشيا مع مبدأ التمثيل الجغرافي العادل، يكون من حق افريقيا الحصول على تمثيل ملائم بحيث تحصل على ما لا يقل عن مقعدين دائمين في مجلس الأمن. فإصلاح هذا المجلس يعني في نظرنا ما هو أكثر من مجرد اضافة دولتين صناعيتين أو أكثر الى الأعضاء الدائمي العضوية. بل المطلوب هو الديمقراطية والشفافية والانصاف. وتكرر ناميبيا موقفها بأن سلطة حق النقض (الفيتو) أصبحت بالية ولا ديمقراطية ولا بد من إلغائها. وبالمثل، يجب إلا يسمح في العملية الاصلاحية بأن تفقد الجمعية العامة سلطتها واختصاصها وأهميتها. فهي بدورها في حاجة الى مزيد من التعزيز من كل الجوانب.

وترى ناميبيا أن الأمم المتحدة، وافريقيا بشكل خاص، ينبغي أن يسلكا كل سبيل كيما يضمنا عدم ترك شعب الصحراء الغربية لمواجهة مصيره بمفرده. ولا يمكن الإعلان عن إنهاء الاستعمار والتحرير السياسي لافريقيا دون أن يحصل هذا الشعب بدوره على حقه في تقرير المصير عن طريق استفتاء شعبي ديمقراطي تشرف عليه الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية اشرافا مشتركا.

وبالنسبة للنزاع بين دولتين صديقتين مبجلتين هما الهند وباكستان حول مسألة جامو وكشمير، تحث ناميبيا الدولتين على مواصلة الحوار السلمي وتشجيع المفاوضات الثنائية دون تناحر على الملأ.

ثمة مسألة أخرى نود أن نعرب عن سرورنا حيالها، ألا وهي قبول ليبيا لقرار مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) واعرابها عن استعدادها لحسم أزمة لوكيربي مع الدول الغربية الثلاث. إذ يجب أن يحتل الحوار والدبلوماسية مكان الصدارة.

سيعقد في العام القادم مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. وناميبيا قد وقعت على هذه المعاهدة. وغني عن البيان أن المؤتمر سيتيح فرصة ذهبية لاستعراض وتقييم وتحديد هذه المعاهدة الحيوية التي ساهمت حتى الآن في الحيلولة دون اندلاع حرب نووية. كما أن هناك مقترحا مقدما من زمبابوي، ونحن نؤيده تماما، يدعو الى استصدار فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن مدى شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

هناك مسائل حيوية أخرى مثل نزع السلاح العام والكامل، والتكنولوجيا النووية، وانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، كلها بحاجة أيضا الى أن تناقش وتحسم. وبمجرد التوصل الى توافق آراء بشأن هذه المسائل وغيرها من الشواغل الأخرى ذات الصلة، فإن مسألة تمديد المعاهدة سواء لأجل مسمى أو غير مسمى، يمكن أن تحسم على نحو مرض للدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لتلك الأسلحة على حد سواء.

لا تزال عملية السلم في الشرق الأوسط تكتسب زخما وقبولا أوسع نطاقا في المنطقة وفيما يتجاوزها. وبالنسبة لنا فإن المحور الأساسي لعملية السلم هذه كان، وسيظل، هو الإعمال الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية مما لا بد وأن يؤدي الى قيام الدولة بمعناها الكامل.

وختاما، وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وإذ نقف على مشارف الألفية الجديدة، نرى أن الوقت قد حان لأن يراجع العالم كشف الحساب. إن معظم القيادات العالمية اليوم آتية من جيل شهد صراعات عنيفة ودمارا عانته المجتمعات والأسر على نحو يجل عن الوصف وشهد أحلاما وآمالا محطمة. ونستطيع، جميعا، أن نترقب مجئ السلم ولو أنه ليس مؤكدا بعد في جميع المناطق. بيد أن رؤيا السلم تغلب على رؤيا الصراعات، وعلينا أن نعقد العزم على الدفاع عنها. إن رؤيا السلم هذه هي الرؤيا التي يتعين علينا أن نورثها الى الجيل القادم. إذ يجب أن تكون هذه هي هدية عصرنا للقرن المقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية للحكومة الانتقالية لأثيوبيا السيد سيوم ميسفين الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد ميسفين (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أقدم للسفير امارا إيسى أحر التهاني القلبية على انتخابه بالإجماع لرئاسة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. فانتخابه اشادة مناسبة به وببلده كوت ديفوار على حد سواء. وإذ أعرب عن ثقتنا في مهاراته وقدرته على توجيه هذه الدورة الى خاتمة ناجحة، أود أن أؤكد له تعاون وفد بلادي التام معه في الاضطلاع بهذه المسؤولية الجسيمة المنوط بها.

أود كذلك أن أشارك رؤساء الوفود الذين تكلموا قبلي، في مهمة سارة هي الترحيب بقدوم دولة جنوب افريقيا الديمقراطية الجديدة الى الأمم المتحدة، إذ أن الوحدات السعيدة الأخيرة في جنوب افريقيا تسجل نقطة تحول في تاريخ افريقيا. فهي تفتح آفاقا جديدة أمام التعاون الاقتصادي المثمر عبر القارة الافريقية بعد أن حققت انتصارا للمجتمع الدولي على التمييز العنصري المؤسسي.

لقد مرت سنوات قليلة منذ دخل المجتمع الدولي عهدا جديدا يخلو، نسبيا، من الاستقطاب الإيديولوجي. فالمواجهة النووية التي ظل شبحها يخيم فوق المجتمع الدولي منذ بدء الحرب الباردة، انتهت تقريبا. وقد أسهم زوال الحرب الباردة في رفع الحجاب الكثيف الذي كان يحول دون إدراكنا لحقيقة الترابط القائم بيننا. فلم يعد في الإمكان أن تعالج بفعالية أي مشكلة من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها عالم اليوم، ما لم نأخذ بنهج يراعي بجدية حقيقة كوننا نعيش في عالم مترابط. إن التحديات التي تطرحها البيئة، والمشاكل الناجمة عن تغيير المناخ، والنمو السكاني بدون كابح، وموضوع النمو الاقتصادي والتنمية، هي في جملة المسائل التي أصبحت تتطلب تعاونا أكبر بين الدول.

وليس الوقت مبكرا جدا لكي نقيّم مدى ما حققه المجتمع الدولي استفادة من الفرص الجديدة، ومبلغ التقدم الذي أحرزه العالم في مجال التصدي للمشاكل الحرجة التي تواجهنا، بعد إزالة العقبات الرئيسية التي كانت تعترض العمل المشترك. ومع أن بعض هذه المسائل يؤثر في الظاهر على قطاع من البشر فحسب، فإنها في حقيقة الأمر مشاكل تمس بصورة مباشرة أو غير مباشرة المجتمع الدولي بأسره.

إن الحالة الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التدهور التي تواجهها غالبية شعوب العالم النامي، والفقر المدقع المقدر لها أن تعيش فيه، هما أحرج التحديات التي تواجه العالم. وتتردد أصداء هذه الحقيقة الواقعة في جميع جوانب الحياة الدولية، كما أنها تمس جميع المسائل التي أصبحنا نتقبلها الآن بشكل روتيني باعتبارها تحديات مشتركة أمام المجتمع الدولي. إن الإجراءات التي تصاغ من أجل التعامل مع رسائل السلم والأمن الدوليين، والبيئة والتغيير المناخي والنمو السكاني والتنمية، وطائفة من المسائل الأخرى المترابطة، ستظل بعيدة عن إصابة الهدف، أو مجرد تدابير جزئية، في أحسن تقدير، إذ ترك العالم النامي يتمرغ في حمأة الفقر، وإذا ترتب على ذلك أن تظل مشاعر اليأس والقنوط هي المشاعر الغالبة لدى الأجيال الحالية والمستقبلية في الجنوب.

وفي افريقيا، مثلا، حيث أصبح الخوف الحقيقي من التهميش في مجال التعاون الاقتصادي الدولي، هو الشعور السائد، في السنوات الأخيرة، يتعين إرجاع جانب كبير من أسباب ضخامة وشدة واستطالة أمد

الصراعات في القارة إلى استمرار الانكماش الاقتصادي فيها بما يتولد عن تلك الحقيقة المؤسفة من العلل الاجتماعية والشعور باليأس. فالتاريخ الاقتصادي في افريقيا خلال العقدين الماضيين كان تاريخ انحدار سريع. ولئن كان عقد الثمانينات عقدا ضائعا، فإن النصف الأول من العقد الحالي لم يتبين أنه أتى بأحوال أفضل مما سبق.

وكل صراع افريقي قد يحمل ملامحه الخاصة الفريدة، بالإضافة الى الملامح غير المحلية ولكنها جميعا تنبثق، بشكل أو بآخر، من أوضاع إنسانية اقتصادية واجتماعية مستحيلة لا تقدم للمجتمعات بارقة أمل أو استشرافا للمستقبل.

فمن ليبريا الى الصومال، ومن رواندا الى بوروندي، شهدت افريقيا في السنوات الأخيرة انهيارا فعليا، حدث تحت وطأة صعوبات اقتصادية واجتماعية لا تحتمل، ليس فقط في هياكل الدولة ولكن في القيم التقليدية ومعايير التنظيم الاجتماعي.

ومن هنا، يبدو أن الوقت قد حان منذ زمن لكي تفكر الأمم المتحدة وتتصرف، عندما تتصدى لأوضاع الصراع المماثلة لما يحدث في افريقيا، على أساس افتراض صريح مؤداه أن الأفكار التقليدية للدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلم، وصنع السلم، رغم أهميتها، لا تكفي لصون السلم وجعله سلما دائما. ولن تكون "خطة للسلام" كافية إذا لم تتحرك جنبا الى جنب مع "خطة للتنمية" وتصبح جزءا لا يتجزأ منها.

وفي هذا الجزء من العالم، قبلت منظمة الوحدة الافريقية تحديا هائلا عندما قررت زيادة قدرتها بإقامة آلية لمنع المنازعات ومعالجتها وحسمها. وهي خطوة هامة تتطلب المساعدة الفعالة من قبل المجتمع الدولي، ونحن نقدر الدعم الذي يقدم بالفعل الى منظمة الدول الافريقية من جانب بعض البلدان. ولكننا لا نتعلق بالأوهام؛ فحتى إذا توفرت لمنظمة الدول الافريقية القدرة المطلوبة للاضطلاع بولايتها في مجال الدبلوماسية الوقائية، فلن تكون قادرة بالضرورة على إنجاز الكثير في سبيل كفالة السلم الدائم في القارة.

ولن يكون بوسع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يحققا نجاحا أكبر منها، إذا لم تؤخذ بجدية تامة التحديات الماثلة في مجال التدابير الوقائية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وإذا لم ينعكس اتجاه الانحدار الاقتصادي والاجتماعي في افريقيا. خلاصة القول إنه لا يمكن على الإطلاق أن يقال إن أي بلد افريقي هو الآن بمنأى عن طائلة العواقب السياسية والاجتماعية للانكماش الاقتصادي الهائل، الذي لا يمكن وقفه إلا بتحقيق المستوى المطلوب من التعاون الاقتصادي الدولي والشراكة في مجال التنمية. ومما يذكر بهذه المناسبة أن هذه هي الوسيلة أيضا لوقف واحتواء جميع أشكال التطرف.

ويبدو لنا أنه بدون وضع كل ما سبق نصب أعيننا مع إيلاء التقدير التام للطابع المعقد جدا لبعض حالات النزاع في افريقيا، لن تستطيع الأمم المتحدة أن تكون عاملا فعالا في خدمة السلم في افريقيا. وهذا النهج هو الذي يسمح أيضا للمجتمع الدولي أن يدرك فرص التحرك الفعلي، ولو كان صغيرا، في الاتجاه الصحيح نحو تسوية الحالات المحددة من حالات النزاع في افريقيا. ويصدق هذا بوضوح شديد على الوضع السائد في الصومال.

وثمة فئة قليلة لا تزال ترى أن الوضع في الصومال لا ينبئ بأي تحسن. وهذا الرأي هو على الأرجح السبب الرئيسي للمطالبة المتزايدة بالانسحاب السريع لقوات عملية الأمم المتحدة في الصومال، من الصومال. وهذا الرأي أيضا هو بالتأكيد سبب صدور قرار مجلس الأمن الأخير بشأن الوضع في الصومال.

إن الوضع في الصومال، وبوجه خاص في بعض أجزاء ذلك البلد، لا يزال بعيدا عن الوضع العادي، ولا جدال في أن الوضع العام في البلاد متميع جدا. إن الشعور بالإحباط السائد في المجتمع الدولي حيال بطء خطى السير في عملية المصالحة الوطنية، وحيال نقص الالتزام الكافي لدى جميع الأطراف في الصومال بمسؤوليتهم عن تسوية مشاكلهم بأنفسهم بأسرع وقت ممكن، شعور مفهوم كذلك، ونحن أيضا نجد في الأمر مدعاة للقلق.

ولكن الشعور بأن أحوال البلد أصبحت من الأمور الميئوس منها وأن الاتجاه العام في الصومال لا يبشر بأي أمل، ليس وليد الأحداث الجارية منذ أواخر العام الماضي. فالموقف في الصومال اليوم من ناحية مستوى الصدمات المسلحة ومن ناحية الحوار بين الصوماليين من مختلف الفصائل، أفضل كثيرا مما كان

عليه قبل عام مضى، بل وقبل شهور معدودة في الواقع، الأمر الذي لا يمكن التشكيك فيه بجدية.

ولا يستطيع أحد الادعاء بأنه يملك حلا جاهزا لمشكلة تقاسم السلطة في الصومال، التي هي من العقبات الرئيسية التي تحول دون المصالحة الوطنية. وقد واصلت منظمة الوحدة الافريقية، وبلدان المنطقة دون الإقليمية، بذل كل ما يستطاع لمساعدة الصوماليين على مواجهة هذا التحدي. ونحن على قناعة ثابتة بأنه ينبغي للصوماليين أنفسهم إعداد خطة السلم والمصالحة الوطنية في البلد، وأن دور الأطراف غير الصومالية، بما في ذلك عملية الأمم المتحدة في الصومال، هو المساعدة في تنفيذ العملية. ونعتقد أن هذا كان نهجا مثمرا جدا، وهو النهج الذي اعتمده منذ البداية الرئيس ميليس زيناوي، الذي أناط به زملاؤه في منظمة الوحدة الافريقية مسؤولية متابعة التطورات في الصومال.

وما برح مبعوث الرئيس ميليس يُجري من مقره في مقديشيو، اتصالات وثيقة جدا مع مختلف الفصائل الصومالية. وتقديرنا العام هو أن الاتجاهات في الصومال مشجعة، وأن الصوماليين يتخذون الخطوات الأولى المترددة لتصفية مشاكلهم. وعلى الرغم من عدم وجود ضمان للنجاح، فإن الاتجاه العام للتطورات في الصومال جدير بدعم المجتمع الدولي.

وفي مثل هذا الوقت من العام الماضي كانت قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال مشتبكة في قتال شديد مع بعض الفصائل الصومالية، ولم يكن وجودها في الصومال يتمتع بقبول عام هناك. واليوم، تغير الوضع على نحو مثير، لدرجة أنه يوجد توافق في الآراء في البلد على وجوب بقاء قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال، بطريقة أو أخرى، حتى يتم التوصل الى المصالحة الوطنية. وسيكون من قبيل المفارقات أن يختار المجتمع الدولي تجاهل الصومال في عين اللحظة التي يتغير الموقف فيها الى الأفضل.

إن جهود بلدان القرن الافريقي في السعي لإيجاد حلول لحالات الصراع لم تقتصر على الصومال. ولقد انقضى أكثر من عام بقليل عندما عرضنا، نحن الذين نعيش في هذه المنطقة دون الإقليمية، مبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية بغرض المساعدة في حل الصراع الطويل الأمد في السودان، وهو النزاع الذي خلق في المجتمع السوداني صدعا عميقا له آثاره الكبيرة جدا في الواقع على السلم والأمن، وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقتنا أيضا.

وكان الهدف الرئيسي للجنة التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، خلال المفاوضات، هو مساعدة الأطراف على تحديد ومعالجة المسائل الرئيسية التي كانت مصدرا للصراع في السودان الذي هو بلد يضم تنوعا دينيا وإثنيا وعنصريا. وعملا بتعليمات صادرة من رؤساء دولنا فإن لجنة وزراء الخارجية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، حاولت خلال سلسلة من جولات المفاوضات، مساعدة الأطراف على تضييق خلافاتهم حول الأسباب الجذرية للصراع، وعلى التوصل الى صيغة للتغلب على الأزمة العميقة التي تؤثر على بلدانهم. ونظرا لأن عملية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية قد حملت الأطراف على التركيز على المسائل الحيوية في الصراع، فقد أصبحت المواقف محددة تحديدا واضحا. وتكشف درجة الاستقطاب التي تظهرها هذه المواقف عن خطورة القضايا الجذرية وهي تفسر السبب في توصل المحادثات الى طريق مسدود. وبهذا تقف عملية السلم التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية في مفترق الطرق، إذ أن مواقف الأطراف قد ازدادت تصلبا، وأصبح على الوسطاء أن يختاروا بين التخلي عن جهودهم أو استحداث استراتيجيات بديلة كرد فعل للأزمة.

واضطرت اللجنة الوزارية، إذ واجهت هذا الوضع، الى إحالة الأمر في النهاية الى لجنة رؤساء الدول في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، وقد اجتمع هؤلاء مؤخرا في نيروبي. ومع أن رؤساء الدول أبدوا إدراكهم للمأزق الذي نشأ خلال عملية التفاوض، فقد قرروا بالإجماع أنه لا يوجد بديل لمواصلة جهود السلم. والاعتبار الرئيسي هنا هو اقتناع رؤساء الدول بأن وجود أزمة مستمرة في السودان لن يتسبب فقط في مواصلة إراقة الماء في ذلك البلد، وإنما سيكون أيضا مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار وانعدام السلم في المنطقة دون الإقليمية.

وفي هذا الخصوص، لا يمكن التقليل من أهمية إسهام المجتمع الدولي في التخلص من المأزق الذي آلت

إليه المبادرة السلمية التي تقوم بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية. ولا يمكن أن يتأتى حل المشكلة إلا عن طريق الجهود المستمرة لبلدان المنطقة، ومساندة المجتمع الدولي لتلك الجهود.

وقد أصاب اثيوبيا نصيب وافر من المآسي الي تأتي في ركاب الصراعات. ولم تنقض سوى ثلاثة أعوام على استعادة البلد لحالة السلم بعد ثلاثة عقود من الحرب الأهلية والصراع الداخلي. وركزت الحكومة الانتقالية اهتمامها، على مدار السنوات الثلاث الأخيرة، على ثلاثة شواغل عريضة هي استعادة السلم والاستقرار؛ وإضفاء الطابع الديمقراطي على العملية السياسية بما في ذلك خلق الظروف لإنفاذ حكم القانون وإنشاء مؤسسات ديمقراطية؛ وتيسير المعاملات الاقتصادية وتحرير القطاع الاقتصادي من قيود الاقتصاد الميسر الذي فرضته الحكومة العسكرية على شعوبنا.

وما فتئ التفويض الواسع جدا للسلطة لجميع مناطق البلد، يمثل سمة فريدة في عملية إقرار الطابع الديمقراطي في اثيوبيا. ففي بلد عُرف أصلا بالمركزية المفرطة للسلطة - الأمر الذي مضت فيه الحكومة السابقة أشواطا بعيدة الى حد السخف، وكان السبب الرئيسي لانعدام السلم لمدة طويلة للغاية - تتيح العلاقة الجديدة بين المركز والمناطق ترتيبا واعدا بالمشاركة الحقيقية والجدية للناس، على مستوى القاعدة الشعبية، في العملية السياسية لبلدهم. ونعتقد أنه (عندما تصبح الديمقراطية مسألة ذات أهمية للشخص العادي وعلى مستوى القاعدة الشعبية) فسوف تثبت ديمومتها لأن الصراع بين الأوتوقراطية والأشكال الديمقراطية للحكم لن يكون عندئذ صراعا فيما بين جماعات الصفوة المحدودة جدا، سواء أكانت تنتمي للقوات المسلحة أو لقطاعات أخرى في المجتمع.

وإذ نقترب من نهاية فترة الانتقال في اثيوبيا، نستطيع أن نقول بكل ثقة إننا حققنا، بوجه عام، جميع الأهداف الرئيسية المحددة لتلك الفترة. وكان اسم اثيوبيا، قبل ثلاثة أعوام فقط، مقترنا بعدم الاستقرار السياسي والحرب الأهلية. واليوم، لم تحقق اثيوبيا السلم فقط بل وأصبحت أيضا أحد عوامل السلم في منطقتها دون الإقليمية وفيما وراءها، كما يتبين بجلاء من وجود كتيبة اثيوبية ضمن قوات حفظ السلم في رواندا.

ومن دواعي سرورنا نجاح الانتخابات التي أجريت مؤخرا للجمعية التأسيسية التي ستعقد في القريب العاجل لإعداد دستور تجري على أساسه انتخابات عامة لتنصيب أول حكومة ديمقراطية منتخبة في تاريخ البلاد كله.

وفي غضون السنوات الثلاث الماضية، استفدنا في اثيوبيا أيما استفادة من المساعدة السخية التي قدمها المجتمع الدولي، الذي نعرب له عن شكرنا البالغ من أجلها. وقد تجلت أهمية هذه المساعدة مرة ثانية خلال الجفاف الأخير الذي أضر بأكثر من ٧ ملايين نسمة. فبفضل المساعدة التي قدمها المجتمع الدولي، والدور الذي قام به الشعب الاثيوبي نفسه، والتدابير الفعالة التي اتخذتها الحكومة في حينها الصحيح، احتويت بنجاح آثار الجفاف الذي كان يمكن أن يتسبب في خسائر هائلة في الأرواح، وفي تشريد ونزوح مماثلين في حجمهما لما حدث في ١٩٨٤-١٩٨٥.

ورغم أن اثيوبيا بدأت تقف الآن على قدميها، فلا يمكن لنا أن ندعي بأننا قد بدأنا ولو من بعيد في التصدي للتحديات الكبرى التي تواجهنا. فالمسيرة الديمقراطية الوليدة في بلد يخلو من التقاليد الديمقراطية ستظل تحديا رئيسيا. غير أن الإرادة السياسية اللازمة لترسيخ الديمقراطية المستندة الى القاعدة الشعبية ستبقى دوما، وذلك لأسباب منها أن بقاء البلدان المتنوعة التكوين مثل اثيوبيا أمر لا يمكن كفالته إلا على أساس الحكم الديمقراطي. بيد أن مناط نجاح الديمقراطية في اثيوبيا - وهذا يصدق أيضا على جميع البلدان التي هي في نفس الوضع - هو النمو الاقتصادي والتنمية المستدامان. فالمواطنون الذين لا يرون لأنفسهم أو لذرياتهم أي مستقبل، نادرا ما يمكن الاتكال عليهم - وذلك أمر مفهوم - ليكونوا أساسا وطيدا للحكومات المستقرة التي بدونها تتوافر لا للديمقراطية فرصة تذكر للازدهار.

ورغما عن ذلك، فإننا حققنا بعض المكاسب الملحوظة حتى في القطاع الاقتصادي، وكان تعاوننا مع المؤسسات المالية الدولية مشجعا جدا حتى الآن. غير أن التحديات التي تنتظرنا هائلة، وسنستمر في الاتكال على دعم المجتمع الدولي لمساعدتنا لوضع بلدنا بشكل راسخ على مسار النمو والتنمية المستدامين.

إن أحد الحصائل الإيجابية الرئيسية لأفول الحرب الباردة تلك الثقة الجديدة الموضوعة في النهوج المتعددة الأطراف لحل المشاكل الكبرى التي تواجه عالمنا المترابط. وبذلك فإن الأمم المتحدة، باعتبارها أنقى تعبير عن تعددية الأطراف، تتوفر لها فرصة جديدة لكي تحدث فارقا ملموسا في العالم وتتصدر جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلم والتنمية. وفي هذا السياق، يعد اقرار الطابع الديمقراطي في الأمم المتحدة على كافة المستويات، وزيادة الشفافية في عمليات أجهزة المنظمة، بما في ذلك عمليات مجلس الأمن والأمانة العامة، من الخطوات اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من القيام على أكمل وجه بدورها الصحيح الممكن باعتبارها أجدر المنظمات المتعددة الأطراف بثقة الشعوب التامة في الشمال والجنوب على حد سواء. وسنواصل من جانبنا أداء نصيبنا وعمل كل ما يلزم لمساعدة الأمم المتحدة على إنجاز أهدافها وغاياتها النبيلة.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن من دواعي سروري وفخري بوجه خاص أن أقدم الى شقيقي امارا أيسي أحر تهاني وفدي لانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين؛ إذ أنه صديق يحظى بتبجيل واعزاز الكثيرين منا، ونستطيع الاطمئنان الى أنه بفضل خبرته الدبلوماسية والسياسية الواسعة المقترنة بخصاله القيادية المؤكدة، سيوجه أعمال هذه الجمعية خلال دورة مثمرة وناجحة جدا.

والجمعية ممتنة جدا أيضا للطريقة النموذجية والماهرة التي وفق السفير أنسانالي بها في تصريف أمور الدورة الثامنة والأربعين أثناء فترة رئاسته لها.

ويجب علينا أيضا أن نعترف بالطريقة الدينامية البارعة التي يوجه بها الأمين العام أعمال أمانة الأمم المتحدة خلال فترة من التغيير الداخلي والعالمي البالغ الأهمية. فأن يكون للمواطنين العاديين في العالم ولفقرائه الكثيرين نصير ذو نزعة إنسانية وحس مرهف في دهاليز السلطة في الأمم المتحدة لأمر يعد في حد ذاته عنصرا هاما في تحقيق التوازن. إننا نتمنى للأمين العام النجاح في جهوده المستمرة لتحقيق السلم والتنمية في كافة أرجاء عالمنا المضطرب.

وإذ تمضي منظمتنا قدما صوب عامها الخمسين، يعم الجو شعور بالقلق إزاء حالة العالم وشعوبه، وحالة الأمم المتحدة ذاتها. وبناء على التأكيد الذي أسبغناه في العام الماضي على حقوق الفرد اتسع نطاق اهتمام المجتمع الدولي ليشمل حق الفرد في حياة اقتصادية واجتماعية أفضل. وقد سلط مؤتمر السكان في القاهرة الأضواء على الضغوط السكانية على النمو الاقتصادي والتنمية، وحدد مجالات معينة للعمل، راسما لكل منهم أهدافا وغايات، وسيقوم مؤتمر كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية في العام المقبل بتقصي أوضاع الفقر والبطالة الواسعي النطاق، وقضية الاندماج الاجتماعي الحساسة. وقد أصبحنا ندرك أنه لا يمكن لأي من الفاعلين الرئيسيين - أفرادا أو دولا أو حتى المجتمع الدولي نفسه - حل هذه المشاكل بمعزل عن الآخرين. فلن يتسنى لنا أن نبدأ في وقف التفكك الاجتماعي الواسع الانتشار، والصراع المتوطن والفوضى العالمية التي تهدد أمننا ومستقبلنا إلا بالتعاون والعمل معا لتعزيز ملكات كل منا. ومن حسن الحظ أننا نجد في الأمم المتحدة، مهما كانت محدودياتها، منظمة دولية حقة في قلب جميع تلك القضايا، وهي لا تحتاج إلا الى الاستخدام الصحيح والتعزيز كيما تعكس مسار هذه الاتجاهات المخربة.

وعندما نستعرض تطورات السنة الماضية في ضوء الانتصارات والمآسي التي شهدتها هذه الهيئة العالمية وشهدها المجتمع الدولي، فإن الصورة التي تبرز أمامنا عبارة عن صراع لا يتوقف وفقر واسع الانتشار. ومن دواعي السعادة أن بعض بؤر العداوة المستديمة، مثل جنوب افريقيا وفلسطين، شهدت تطورات غير عادية. وبالنسبة للبعض، يستمر النظر بشيء من الدهشة الى الاتفاق اللافت للانتباه الذي تم بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وهو اتفاق تفاوض عليه بأكمله الفلسطينيون أنفسهم. ومن الصحيح تماما أن الاتفاق لن يرضي الجميع، ولا تزال هناك شروط على تحقيق التقدم في المستقبل، ولكن بعد كل هذه العقود التي لم يكن للفلسطينيين فيها قول يذكر في مصيرهم، والتي لم تطرأ فيها سوى تغييرات شحيحة على ظروف حياتهم، ها هم يحققون أول طفرة حقيقية باتجاه الدولة الفلسطينية. إن جهود بناء المؤسسات السياسية والديمقراطية وتحسين الإدارة المصحوب بالمشاركة السياسية الواسعة النطاق وتفويض السلطة، تتطور ببطء، ولعلها تظهر للمجتمع الدولي مستوى التأييد الذي يبديه الفلسطينيون للاتجاه الذي تنطوي

عليه الاتفاقات. إن المساعدات الدولية الكبيرة المتعهد بها والمتوخاة من أجل تعهد الاستقرار والتقدم اللازمين، يجب أن تأتي بسرعة لتلبية الحاجات العاجلة لسلطة الحكم الفلسطينية ولإنجاز الأهداف المتمثلة في قيام كيان فلسطيني يؤدي عمله بنجاح وكفاءة.

لقد عانى الفلسطينيون معاناة مريرة طويلة في ظل احتلال قاسي وصعب في معظم الأحيان، وتعرضوا للعديد من البدايات المضللة والأوهام الخاطئة وقد شرعوا الآن في السير على طريق تقرير المصير ويجب أن يحصلوا على الدعم التام من المجتمع الدولي. لكن التحقيق النهائي لإقامة دولة فلسطينية كاملة ينبغي أن يكون واضحا، وأية تدابير ترمي الى تحويل الأراضي المحتلة الى مجرد بانتوستانات "بإدارة ذاتية" تمد اقتصادات اسرائيل الأكثر تقدما بالعمالة ينبغي مقاومتها بكل السبل.

يجب أن يشعر العالم بأسره، لا القارة الافريقية وحدها، بالتقدم الملحوظ المتجلي للعيان في جنوب افريقيا. إذ أصبحت، في ظل القيادة الملهمة الرائعة للرئيس مانديلا، نموذجا مثاليا للمجتمع الدولي في مجال المصالحة الوطنية والوحدة. وخلال الفترة الأخيرة المليئة بالأحداث في تاريخ جنوب افريقيا، كان من حسن حظها بالمثل أن يتوفر لديها نفاذ البصيرة في شخص السيد دي كليرك الذي أدرك حتميات الزمن وسلم بضرورة التغيير. وبالرغم من وجود شركاء عديدين في الكفاح ضد الفصل العنصري، لا يوجد بالتأكيد من هو أجدر بالثناء وبالاعتراف بدوره من أبناء جنوب افريقيا أنفسهم الذين يشكلون الأغلبية. ولا شك أن جنوب افريقيا تقدر أن افريقيا كلها، بل في الواقع العالم بأسره، يشاركها اغتباطها. ولا يسعنا إلا أن نحث الرئيس مانديلا وبلده على مواصلة العمل سويا للتقدم في مهمة إعادة هيكلة جنوب افريقيا لتحقيق عظمتها حقا.

يدرك العالم الآن وبألم، مصير رواندا، التي مزقتها الكراهية والتعصب المطلقين من جانب قادتها الذين يستغلون الخلافات العرقية لمكاسب أنانية. وقد نجحوا، باستخدام كل أساليب الخوف والترهيب والدعاية المغرضة في تحريض قوم بأكمله تقريبا ضد قوم آخر حتى وصلت المذبحة الإنسانية الأخيرة، في فترة زمنية قصيرة، الى مستويات لم يسبق لها مثيل في التاريخ الإنساني. وحتى الآن لا تزال القيادة المتعنتة للملايين من الهوتو التعساء، الذين يحتالون على مجرد البقاء في الأراضي البركانية في شرق زائير أو البلدان الأخرى المجاورة، ترفض الاعتراف بمحنة شعبها وتمنعه بالتهديدات والعنف من العودة الى بلاده. ومثل هذه التصرفات لا يمكن أن تغتفر، ولا بد من تقديم مرتكبي هذه الأعمال المجنونة الى المحاكمة ومعاقبتهم. وإلا فإن هدفهم الحقود المتمثل في إعادة التسلح والعودة ذات يوم الى ساحة المعركة سيؤدي الى ليل طويل من الرعب المتكرر لافريقيا الوسطى.

ومما يؤسف له أن هذه المنظمة العالمية بعدم انتباهها الى العلامات المبكرة للاضطرابات المعلقة بالبحث عن سبل للاقلال بقدر كبير من مشاركتها ضيعت فرصة الاضطلاع بدور جوهري لمنع وقوع هذه المأساة. بل الأدهى من ذلك، أن صعوبة تجميع وتجهيز قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام تجهيزا مناسبا لم تساعد في بث الثقة اللازمة في من فروا من البلد لكي يعودوا اليها، ولا في من بقي منهم لكي يظل فيها.

كل هذا يترك الحكومة الجديدة في رواندا في خضم معاناة معضلة حرجة ويتطلب قدرا باهظا من محاسبة النفس. فبالنسبة لبلد فر ثلث سكانه تقريبا - أي نحو ٢ مليون نسمة في حالة رواندا - تكون هذه الأعداد كبيرة للغاية ومتفاوتة لدرجة انها تحرم الحكومة من قدر كبير من الشرعية التي هي في مسيس الحاجة اليها. ولا بد من القيام بشيء جدي للغاية للجمع بين الشعبين في مصالحة وطنية مجدية، في ظل حكومة توضح هذا بجلاء. وبالتأكيد لا تزال روح ونية اتفاق أروشا صالحة بل هي أكثر صلاحية اليوم في ضوء ما حدث.

لا بد أيضا من الاحاطة علما بالجهود الشجاعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، التي تواجه ظروفا بالغة الصعوبة من حالة تسودها مثل هذه الفوضى المروعة. وبالرغم من قلة عدد أفراد البعثة المشار اليها فإن محاولاتها لتخفيف المعاناة وحماية الضعفاء أنقذت، بلا شك، أرواحا عديدة، وهي تتخذ تدابير تتصف بالعقل في خضم بحر الجنون هناك ويجب على هذه الهيئة العالمية أن تعترف بفخر وبتقدير كبير بما قام به أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا وقائدها اللامع الجنرال روميو دالايري من كندا.

يكمن أحد أسباب التشاؤم في افريقيا الوسطى في حقيقة أن العديد من العوامل التي أدت الى الانهيار في رواندا موجودة في بوروندي أيضا. فهناك زيادة تنذر بالسوء في عمليات القتل، يصاحبها تسارع الخطى في إعادة التسلح وهذا من شأنه أن يثير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي. ومع وجود جيش على قمة السلطة مزود بأسلحة جاهزة للاطلاق فلا يمكن للحكومة والدوائر السياسية إلا أن تظل متوترة وغير مستقرة. لكن تشجعنا غاية التشجيع المؤشرات الأخيرة لبزوغ توافق آراء سياسي كما يشهد على ذلك تنصيب رئيس جديد. وهذا اتجاه ايجابي تأمل أن يعلن عن نفسه في كل جوانب النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إن محنتي أنغولا وليبريا خطيرتان بالمثل، لأن كل منهما حبيس حالة مدمرة من التفاوض بالرصاص بدلا من التفاوض بالكلمات. وفي كليهما تعاود الحالة الانسانية تدهورها، ولم تظهر أية بادرة لوقف اطلاق النار في أي مكان، وقد عادت البنادق مرة أخرى لتصبح الوسيلة المفضلة للتعبير عن الرأي. لكن لحسن الحظ ما زال التقدم صوب السلم وانتخاب الحكومة الوطنية يواصل مسيرته في موزامبيق، حيث تبدو القيادة جادة بشأن إنهاء حالة الصراع المطولة والمدمرة، والانخراط للمرة الأولى في بناء دولة ديمقراطية عن طريق إجراء انتخابات وطنية محدد لها تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

إن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في موزامبيق عاقدة العزم على تحقيق جميع الأهداف وانجاز كل المهام في موعدها المحدد، ومؤمنة بآفاق النجاح بالنسبة لشعب موزامبيق. إن جهودها القوية تعزز جهود الشعب، وهما، سوية، يجب أن يمثلا قصة نجاح جديرة بالثناء للأمم المتحدة ولموزامبيق.

وفي هايتي، بدأ التدخل الدولي الذي طال توقعه، والذي أقره مجلس الأمن بقراره ٩٤٠ (١٩٩٤). إذ تقوم الآن قوة متعددة الجنسيات بفرض الأمن في البلاد سلميا. ويرجع هذا بقدر كبير الى ما أبدته الولايات المتحدة من تدبير للأمور الى درجة بعيدة وما بذلته من جهود دبلوماسية مكثفة. ويسعدنا أن الطغمة الحاكمة وجدت أن من غير الحكمة أن تعارض العالم، ووافقت بدلا من ذلك على التخلي عن السلطة لتسهيل عودة الرئيس المنتخب ديمقراطيا السيد جون - برتراند أرستيد.

وفي مناطق أخرى، لا يزال يحزن جيبوتي الوضع الراهن في المناقشات الثنائية بين دولتين خليجيتين متجاورتين، ايران والإمارات العربية المتحدة ، بشأن الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موس. ونعتقد أن الحاجة تمس الى بذل جهد متجدد وجاد لحسن هذا الصراع بجميع الطرق السلمية الممكنة، بما في ذلك أحالته الى محكمة العدل الدولية.

ما زالت البوسنة تشكل نقطة اشتعال دولية ملتهبة وبرغم التحذير من العواقب الوخيمة رفض البوسنيون الصرب مقترح التسوية النهائي لفريق الاتصال الخماسي، والذي يمنحهم ٤٩ في المائة من البلد الذي احتلوا ثلثيه بالقوة. وفي الأسابيع التي انقضت منذ الرفض، لم يتم القيام بأي شيء مما أعلن عنه لمعاقبة البوسنيين الصرب. وفي حقيقة الأمر، ما زال الصرب مستمرين في الضغط الشديد على حكومة البوسنة والأمم المتحدة والقيام بقصف سراييفو ومطارها، وسد الطريق على قوات الأمم المتحدة لتقديم الغذاء، وخنق المناطق الآمنة مثل سريبرييستا وغورازدة، بل حتى "التطهير الإثني" قد استؤنفت. إن المرء ليرتجف فزعا من التفكير فيما كان يمكن أن يحدث فورا لو كان المسلحون هم الطرف الذي رفض المقترح.

وهذا التراخي يبين بجلاء عدم استعداد المجتمع الدولي الواضح لاتخاذ أي اجراء ملموس ضد المجرمين ناهيكم عن معاقبتهم. وهذا لا يشجع سوى زيادة التعنت. ويتمثل رد فعل الصرب إزاء المواقف الصعبة في اللجوء الى السلوك الوحشي المتطرف، مما يؤدي الى ارغام صانعي السلم على التراجع وتقديم التنازلات. ولا يمكن للمرء مطلقا أن يقول ماذا سيفعلون غدا، بمعنى أن كلمتهم اليوم ليست لها أية قيمة حقيقية. إن مكافأة بلغراد بتخفيف الجزاءات دون التوصل الى اتفاق سلم شامل وقابل للتطبيق أو وجود دليل ملموس على الامتثال لا تعني سوى الخلط بين شكل هذا النزاع العائلي ومضمونه، وربما يرجع ذلك الى عدم وجود أي مضمون على الاطلاق.

ماذا ستستفيد الحكومة البوسنية التي وافقت على خطة السلام؟ هل ستتخذ خطوات لمعالجة عدم التوازن العسكري والبشري الشديد؟ هل ستعترف صربيا والجبل الأسود بالبوسنة داخل حدودها الحالية أو ستوافق على التعاون مع المحكمة الدولية؟ إن مسار العمل الصحيح، في تغيب أي مظهر للتعقل والتسوية،

يتمثل في رفع حظر السلاح المفروض على الحكومة البوسنية. وماذا غير ذلك؟

أود أن أتناول الآن مسألة الصومال. إن العودة الى المجتمع المدني الفعال في الصومال أصبحت أبعد منالا لأن المحادثات المجدية بين الفصائل توقفت وبدأ الأمن يتلاشى وحلم المصالحة الوطنية يتبدد وعملية الأمم المتحدة في الصومال تركز على عملية الانسحاب. والحقيقة الأكيدة الوحيدة في الصومال الآن هي عدم اليقين السياسي. وبصفة جيبوتي بلدا مجاورا تشهد وتعرف جيدا اضطرابات تاريخ الصومال، لا يسعها إلا أن تحزن إزاء استمرار المشاكل والعجز المطبق.

ما العمل؟ ما برحت الأمم المتحدة منذ فترة طويلة تسعى الى تحقيق نزع السلاح الطوعي وعقد مؤتمرات المصالحة الوطنية وتشكيل الحكومة المؤقتة وأخيرا، على ما كان يؤمل، قيام حكومة ينتخبها الشعب. والأمر الذي يفرض ضغوطا على هذه العملية هو رحيل عملية الأمم المتحدة في الصومال القريب والمزمع في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، عندما يمكن أن يجري إنهاء العمليات. ورغم أننا نتوقع أن تكون الكلمة الأخيرة للشعب في نهاية المطاف عن طريق الانتخابات، فإن أباطرة الحرب وفصائلهم هم الذين يتمتعون الآن بحق النقض المطلق. وعلى أساس الافتراض أنهم القوى الحقيقية في الصومال، فقد أنفقنا وقتا طويلا نسبيا في محاولة كسب موافقتهم أملا في الوصول الى الشعب من خلالهم. لكن من الواضح أن زعماء الفصائل يريدون أن تتوقف العملية السياسية عندهم وألا تصل الى الشعب. ولذا فإن كل شئ يتوقف عند بابهم، ولا يسمح للشعب بتاتا أن يكون له صوت أو إسهام.

والخطة الواضحة لقادة الفصائل هي ولاشك دفع الأمم المتحدة الى الاعتقاد بأن الظروف ملائمة للانسحاب ليقوموا بعدها بتصفية الحسابات فيما بينهم الى أن ينتصر أحدهم على الآخرين. ولكن في هذه العملية، هل يمكننا أن نستبعد احتمال العودة الى ظروف الجوع والمجاعة، التي كانت سائدة في الصومال قبل وصول الأمم المتحدة؟ ما هي النتائج أو العواقب المباشرة والطويلة الأجل للتخلي عن الصومال وهي في حالة من الفوضى بالنسبة للنساء والأطفال البائسين وسكان الصومال الأبرياء وبالنسبة للدول المجاورة لها، التي تعاني بالفعل من التدفق المستمر للاجئين؟ هل ستكون هناك دولة صومالية في النهاية؟ ربما نعم، وربما لا. بيد أنه من العسير استبعاد أي تطور إيجابي، مهما بدا في الحاضر أنه بعيد المنال.

من الواضح أن ما نفتقر اليه في كامل العملية هو صوت الشعب في انتقاء القيادة والحكومة الشرعيتين الحقيقيتين في مواجهة انفراد العصابات المسلحة بالسلطة حاليا. ويجب علينا أن نجد السبل الكفيلة بإعلاء صوت الناس، والمؤدية على نحو مباشر الى انتخاب حكومة شرعية. وسيكون تعزيز هذه الخطوات عندئذ على عاتق قوات الأمم المتحدة، مستفيدة من تجربتها في كمبوديا وموزامبيق وغيرها. ومن المؤكد أن فكرة التخلي عن الصومال في حالة البلبلة وتعريض عدد كبير من الأرواح للخطر فكرة مقيتة ومرفوضة في آن معا، وحالة ستفسر بأنها "دولة منهارة" تخلت عنها الأمم المتحدة. إن التخلي عن مجتمع في حالة فوضى قبل إعادة بنائه ككيان فعال سيشكل ولاشك سابقة في تاريخ الأمم المتحدة ويمثل يقينا ابتعادا صارخا عن الآمال والوعود والالتزامات المكرسة في الميثاق.

وعلى الرغم من أنني استكشفت بإيجاز الحالات في عدد من المناطق المضطربة في العالم، تبقى الحقيقة المحزنة أن مناطق أخرى تتجمع الرياح لتهب على أشرعتها فتعصف بها. وبالتالي، يمكن أن نتوقع زيادة الطلبات على تدخل الأمم المتحدة الموسع، ولكن السؤال الذي يجب أن يسأل مرة أخرى هل تتمكن المنظمة على أساس التجارب السابقة من القيام بذلك؟ نشاهد على نحو متزايد أنماطا لحفظ السلام ذات طابع مخصص، تعاني من الافتقار الى المعدات والسوقيات والاستخبارات والقوى البشرية وضعف التنسيق والاتصالات. ولكن لا يمكن إلقاء اللوم على الأمم المتحدة إذا لم يتم الوفاء بطلباتها للموارد المادية والبشرية على النحو الكافي أو يتم الوفاء بها ببطء. فهي بدون قوة أو عتاد خاص بها، وبالتالي يطلب منها البدء في كل عملية من الصفر، مما يؤدي الى تأخيرات عرقلت على نحو حاد رد فعل الأمم المتحدة المؤاتي، مما أدى، مثلا، الى الإبادة الجماعية في رواندا. وهذا كله دون التطرق الى الصعوبات الناجمة عن التضاؤل المطرد للموارد.

إن هذه الأحوال يجب أن تسبب القلق، لأن الأمم المتحدة ترغم بصورة متزايدة الى قصر استجاباتها

على المبادرات الدبلوماسية، كما شاهدنا في هايتي. وعوضا عن حفظ السلام التقليدي، سنشاهد اعتمادا متزايدا على تدخل مخصص متعدد الجنسيات، ما يسمى باستجابة الجماعة، ولكن لتلك الصيغة حدودها أيضا - لأننا نشعر بالقلق إزاء امكانية وجود الأمن الجماعي الحقيقي. فإذا تبدد حفظ السلم الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وأرغمنا على الاعتماد بدلا من ذلك على التدخل في كل حالة على حدة، فيتعين علينا عندئذ أن نسأل ما هو الأساس الذي سيستند التدخل اليه. وفي ضوء هذه الاتجاهات المتطورة، قد ترغم الأمم المتحدة على زيادة الاعتماد على مجرد ترك الصراعات، مثل الصراع في الصومال، تأخذ مجراها الطبيعي.

وما تدلل عليه هذه الحالة بجلاء هو أن الأمم المتحدة تحتاج الى قوة جيدة التدريب ومتحركة وجاهزة وذات قدرة على الانتشار السريع. إن تأخر الوزع لوحدات ناقصة العدد والعتاد والتدريب، كما كانت الحالة في رواندا، يحبط الثقة. إن توفر قوة للاستجابة السريعة قد يعالج على الأقل عددا لا بأس به من حالات الصراع المحتملة، وغالبا ما تخدم كرادع لمجرد تمكنها من التصرف بسرعة.

يكثر الحديث هذه الأيام عن أننا نعيش في عالم دولي، أو في "قرية عالمية" لا يمكن فيها للأمم أن تتجنب آثار التطورات في المناطق المجاورة لها أو في العالم. ولهذه الحقيقة بالنسبة لجيبوتي أثر أكيد، لأننا عانينا في السنين الماضية من آثار عدم الاستقرار والاقتتال والتفكك الوطني الهائل في القرن الافريقي، كما هو الحال اليوم في الصومال. فمن الهجمات المبددة للموارد التي تشنها المليشيات المدججة بالسلاح الى تسريح القوات ذي التكلفة الاستنزافية بنفس القدر الذي نواجهه الآن؛ والى تدفقات اللاجئين، الذين أرهقت رعايتهم وتكلفتهم هياكلنا الأساسية وخدماتنا الطبية والتعليمية والاسكانية؛ والى الخسارة الكبيرة للأسواق الحيوية لخدماتنا، كما هو الحال في الصومال؛ فضلا عن الخراب الناجم عن الجفاف والوباء المستمرين، ما برحت جيبوتي تتحرك ببطء صوب النمو والتنمية السلبيين في الأعوام القليلة الماضية.

ومهما كان المدى الذي تبلغه صعوباتنا الناجمة عن هذه الظروف، فإن جيبوتي تسعى، على نحو ثابت، الى أن تبقى دولة تتصف بحسن الجوار، وتساهم، بقدر ما تسمح به مواردنا الضئيلة، في الاستقرار الاقليمي والجهود الرامية الى السلم.

علاوة على ذلك أصلحنا هيكلنا السياسي ومؤسساتنا السياسية اصلاحا جذريا إدراكا منا للحاجة الى جعل شعب جيبوتي ينخرط، على نحو اضافي، في عملية التنمية والحكم المعقدة.

إن هناك حالة لا تزال تبعث على قلق جيبوتي وبلدان أخرى مثلها في العالم، أعني تجاهل المجتمع الدولي للبلدان التي تتمتع نسبيا بالاستقرار والاعتدال والديمقراطية، والتي تساهم وتشارك في الجهود الدولية الرامية الى تقديم الإغاثة، والخفض من حدة التوترات، ووقف العدوان والصراعات. وعلى الرغم من الاستنزاف الحاصل في مواردنا الضئيلة بسبب اللاجئين وخسائر السوق، وعلى الرغم من الاستمرار في تقديمنا اسهامات إيجابية في جهود السلم الاقليمية والدولية، يبدو أن الهدوء العام والحرية الذين يسودان بلدي يجعلان العالم يعتقد بأنه لا توجد حقا شواغل أو احتياجات ملحة للمساعدة. وكثيرا ما تحظى دولة ما بعناية ضئيلة حتى تصبح في وضع ميؤوس منه أو على حافة الانهيار، أو حتى يدرك المجتمع الدولي أنها مصدر خطر جديد على السلم والأمن، الأمر الذي يؤهلها لتلقي المعونة والمساعدة. هذا أمر لا يمكن فهمه، وهو يناقض في الواقع التدابير الوقائية التي يتكرر ذكرها كثيرا ولكنها نادرا ما تنفذ. إننا نستحق ما هو أفضل، لكننا لانزال على ثقة بأن جهودنا واحتياجاتنا العاجلة للموارد الهامة ستكون موضع اهتمام من جانب أصدقائنا وشركائنا في التنمية.

إن جيبوتي، وجميع بلدان القرن الافريقي، تتعرض للتخريب الناجم عن الأسباب الطبيعية المدمرة التي تتجاوز قدرتنا الذاتية على التصدي لها، مثل زحف الصحراء جنوبا على نحو لا يرحم، أو حالات الجفاف الشديد التي تفضي الى المجاعة التي يصيب بلاؤها القرن الافريقي الآن. وعلى وجه العموم، هناك ما يقدر بـ ٢٠ مليون نسمة في عشرة بلدان يتعرضون للخطر ويواجهون المزارع التي ماتت عطشا، والأنهار التي جفت، والأوبئة التي تفشت. وإثر توقع احتمال حدوث مجاعة شاملة بفعل انحباس المطر والمياه، أعدت المخزونات الغذائية، إلا أنها أخذت تنضب بسبب الحالات الطارئة التي تحدث في أماكن أخرى، كما حصل في رواندا. إن حالة من اليأس والخوف تعم دول

القرن الافريقي الآن، وتستدعي اهتمام وعناية المجتمع الدولي.

بالاضافة الى الصعوبات الناجمة عن الأسباب الطبيعية، فإن الدول كثيرا ما تواجه عوامل اجتماعية لا تستطيع أن تتحكم بهـــا إلا قليـــلا. فالسياسات الاقتصاديـــة المحلية في العديد من البلدان الصناعية، سعيا منها الى مكافحة التضخم أو موازنة المدفوعات الدولية، تترتب عليها في الغالب آثار قاسية على طلب منتجات العالم الثالث وعلى أسعار السلع. والنتيجة، كما يفسرها أحد المحللين، تسفر عن التراجع المستمر في معدلات التبادل التجاري، والارتفاع الحاد في معدلات الفائدة، وانخفاض الصادرات، والزيادات الكبيرة في عجز الحسابات الجارية، والفوائد، والمدفوعات المتعلقة بخدمة الديون، كل ذلك في وقت تتراجع فيه المساعدة وتدفقات رؤوس الأموال الأخرى. أما القيود على المدفوعات الخارجية فقد أثرت بصفة خاصة، على مستويات الانتاج المحلي في القطاعين الصناعي والزراعي معا، حتى في أوقات وجود الانتاج المعد للتصدير، وأفضت الى التضخم والأزمات المالية الحادة وتعاظم الديون.

إن بلدانا عديدة في العالم الثالث تفتقر حقا الى القدرة والمرونـــة الاقتصاديتين من أجل التجاوب في الأجل القصير. أما في الأجل البعيد، فكل بلد يستفيد من تحقيق قدر أكبر من التماســك والفعالية في النظام الاقتصادي الدولي. والنظام الاقتصادي والمالي العالمي يستلزم بوضوح مزيدا من الانضباط، وإمكانية أن يتنبأ به، مزيدا من التنسيق، كما يستلزم الانصاف.

وفقا لذلك، أشعر أنه تلزم الإشارة مرة أخرى الى مسألة إعـــادة هيكلة وإعادة تنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، ولاسيما قـــرارات الجمعية العامـــة المتعلقة على وجه التحديد بميدان حيـــوي، ميدان الأنشطـــة العملية من أجل التنمية، وبدور الجمعية العامة التنسيقي الهام. والجمعية العامة، بوصفهـــا حقا أعظم جهاز تمثيلي لشعوب العالم ودوله، يلزمها أن تعود الى دورها الأصلي كما أرادته لها الدول الأعضاء المؤسسة، ونص عليه الميثاق. ولابد لها أن توفر قيادة تتصف بحزم أشد في الاستراتيجية والسياســـة، وفي الاستعـــراض، وفي الانتقاد، والموافقة على عمل النظام بأكمله.

على غرار ذلك، ومقابل اللامركزية الشديدة الموجودة حاليا في الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة - كل واحدة منها ذات كيان مستقل بذاته وكثيرا ما تعمل على نحو متعارض مع غيرها - يجب علينا أيضا أن نعود الى الدور الأصلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما يراه الميثاق، باعتباره مجلس الأمن الاقتصادي. ولابد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يظل مفتوحا لتلقي شواغل افريقيا والتصدي لها، والتي ينبغي ألا تقف عقبات في طريق مشاركتها الفعالة والمفيدة في المجلس وفي هيئاته الفرعية. وفي هذا الصدد، نحن رحبنا بتقرير الأمين العام "خطة للتنمية" الذي أتاح الفرصة للاستعراض الشامل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية العالمية، ولاسيما في افريقيا. فشواغل افريقيا التنموية جرى توثيقها جيدا في قرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٨ بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات الذي نأمل أن يكون أساسا يمكّن المجتمع الدولي من أن يعمل، متضامنا، على تعبئة موارد جديدة واضافية لحل المشاكل الملحة للبلدان الفقيرة. وإذا أردنا أن نعالج، معالجة بناءة، مسائل النمو الاقتصادي والتنمية، وإنشاء نظم اقتصادية دولية تكون مفيدة حقا، لتعين علينا أن نبدأ بتناول تدابير بناء الثقة هذه التي ستقرب أكثر بين الشمال والجنوب، وتعزز مفهوم الشراكة.

وفي مجال الأمن الجماعي، لاتزال توجد حاجة ملحة الى توسيع مجلس الأمن - وجعله أكثر شفافية وديمقراطية - عن طريق زيادة عضويته وعن طريق جعله أكثر مسؤولية أمام الجمعية العامة. وينبغي أن يكون هناك استعراض دوري لهيكل المجلس وأعماله بما يتفق مع التطورات الدولية. والتوزيع الجغرافي الأكثر عدلا أمر هام، بالاضافة الى زيادة التمثيل الدائم للبلدان النامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠